



نشرة دورية تعنى بالبحوث الجغرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

سُكَّانُ إِيرَانْ

دراسة في التغير الديموجرافي

تقلم: ب. د. كلارك
أستاذ السكان بجامعة أبردن

ترجمة: الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبلي
أستاذ الجغرافيا بجامعة الكويت

مايو - آيار ١٩٧٩

جمادى الاخرة ١٣٩٩



نشرة دورية تعنى بالبحوث الجغرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

سكان إيران

دراسة في التغير الديموجرافي

تقلم: ب. د. كلارك
استاذ السكان بجامعة ابردين

ترجمة: الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبى
استاذ الجغرافيا بجامعة الكويت

مايو - آيار ١٩٧٩

جمادى الاخرة ١٣٩٩

أسرة التخر:

الدكتور عبدالله الغنيم
الاستاذ ابراهيم الشطي
الاستاذ الدكتور محمود طه ابوالعلا
الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبلي
الدكتور طه محمد جاد

المراسلات

الجمعية الجغرافية الكويتية - ص ب ١٧٠٥١ - الخالدية - الكويت

جميع الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن
راي اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن راي الناشر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم المترجم

هذه ترجمة للمقال الذي اعده (ب.د. كلارك) استاذ السكان بجامعة «ابردين» بعنوان IRAN: Changing population pattern وهو واحد من ستة عشر مقالا تغطي الاحوال السكانية للشرق الاوسط وشمال افريقيا نشرت في كتاب Populations of The Middle East and North Africa - A Geographical Approach. الذي قدم له وشارك فيه كل من ج. كلارك و ب. فشر الانستازين بجامعة درام .

والمقال يتناول دراسة-مونوجرافية لاحوال السكان في ايران قدم لها المؤلف بعرض لتاريخ التعدادات السكانية لهذه الدولة ، وتناول فيها اصول السكان واديانهم ولغاتهم والقوى العاملة لهم ، وتركيبهم النوعي والعمرى ، كما تناول بالدراسة التسجيلات الحيوية ونمو السكان الطبيعي وتوزيعهم الجغرافي والكثافة السكانية بمناطق الدولة المختلفة ، هذا اضافة الى دراسة البداوة والنمو الريفي والحضري والهجرة الداخلية للسكان ، واختتم مقاله بدراسة الاتجاهات العامة للسكان ومستقبل نموهم .

ونظرا لاعتماد المؤلف على التعدادين الوحيدين لايران اللذين اجرا عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ ، فقد اضاف المترجم في حواشي المقال احدث ما نشرته المصادر الموثوقة من ارقام ترتبط بعدد السكان ومعدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدل وفيات الاطفال الرضع وتوقع العمر ونسبة سكان الحضر وغيرها ، وترجع جميعها الى منتصف عام ١٩٧٧ لعلها تفيد في استكمال الصورة الديموجرافية العامة لهذه الدولة التي تسلط عليها الاضواء في الوقت الحاضر .

دكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبى

سكان إيران

دراسة في التغير الديموجرافي

قدر عدد سكان ايران في عام ١٩٧٠ بحوالي ٣٠ مليون نسمة (١) ، وتبلغ مساحتها ١٦٥ مليون كيلو متر مربع (٢) . وتتميز هذه الدولة بخصائص ديموجرافية مركبة ، وتعكس التباينات الشديدة ليس فقط في تاريخها القديم وبيئاتها الطبيعية المختلفة لارض تبلغ مساحتها قدر مساحة فرنسا ثلاث مرات تقريبا ، بل تعكس ايضا التأثير المتزايد للحكومة المركزية والقطاع الخاص (عن طريق قراراته الاستثمارية) على توزيع وخصائص السكان .

ويعود اكثر من نصف الدخل القومي في السنوات الاخيرة الى صناعة النفط في ايران ، تلك الدولة التي بلغ معدل النمو الاقتصادي فيها نحو ٦٪ خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، وامكن للقطاع الصناعي فيها ان يحقق ١٢٪ من معدل النمو السنوي خلال السنوات الخمس الماضية . لهذا كان من المحتم ان يكون للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة تأثير ملحوظ على السكان .

وربما كان اهم تأثير على جغرافية السكان في ايران هو التأثير الناتج عن الاستثمار الحكومي المتزايد في مجالات الصحة والخدمات والتعليم والتخطيط وسياسات التنمية الصناعية والزراعية . وهناك زيادة في كثافة سكان بعض المناطق الريفية، وان كان ثمة زيادة مصاحبة في اعداد المهاجرين الى المدن حيث يتوقعون اجورا اعلى وفرصا للعمل اكبر . ويعتبر التحرك المتزايد بين السكان في الوقت الراهن ظاهرة واضحة كرد مئى للمزايا المعروفة او التي يعتقد بوجودها في مناطق المدن ، وبالتالي انعكس هذا على تلك التباينات الشديدة في النماذج الديموجرافية في الدولة . ومن اجل

(١) قدر عدد سكان ايران بـ ٣٠ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٧٧ (تقرير :

Population Reference Bureau, 1978. (P.R.B.)

(٢) هيئة التخطيط (١٩٦٦) .

هذا كله فان ايران تعكس الكثير من السمات التقليدية القديمة المرتبطة بسكان الدول النامية : زيادة سريعة في السكان نتيجة للخصوبة العالية ، وهبوطا في معدلات الوفاة ، واعادة لتوزيع السكان بين الريف والحضر ، الضبط المكاني للسان في المدن ، ونمو المدينة الرئيسية طهران ، وبالجملة تباينا ملحوظا بين سكان المدن وسكان الريف من حيث الدخل وفرص العمل ودرجة التعليم ومستويات المعيشة، وكلها تعتبر عالية في المدن اكثر منها في الريف . وعلى الرغم من هذه الخصائص العامة ، فقد حاولت ايران ان تحد من الانعكاسات السيئة لظاهرة النمو السكاني السريع في المناطق المكتظة كالاحياء الفقيرة في المدن . ومن الممكن للدول النامية في العالم ان تستفيد من عمليات التغير السكاني في ايران والخبرات التي اكتسبتها في هذا المجال .

ان تلك التغيرات التي تحدث الان هي في دولة لها ثروات تباينت خلال العصور المختلفة ، والتي — رغم هذا — قد احتفظت بدرجة من الاستقرار ربما يبدو اكثر وضوحا في حضارة المدن والتي ترجع الى اكثر من ٥٠٠٠ سنة مضت . ولقد شهدت تلك الفترة تغيرات هائلة في حجم الدولة وقومية حكامها ومنافسة القوى الخارجية في محاولة للتحكم والتاثير . ومن الممكن ملاحظة مثل هذا التحكم في دور كل من روسيا وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر ، وكذلك في الوقت الحاضر الذي تحاول فيه كثير من الدول ان تؤثر في دولة قطعت شوطا كبيرا في مجال الاستقلال الاقتصادي والسياسي بتاثير الثروة البترولية والاصلاحات الداخلية .

وعلى الرغم من التطورات التي تدفعها الرغبة في الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، فان الماضي ما زال له تاثيره العميق في جغرافية السكان في ايران . ويمكن ملاحظة ذلك من الناحية التي اثرت بها طرق التجارة التاريخية في انماط المدن ، وفي الطريقة التي تؤثر بها مصادر المياه منذ الاف السنين في كثافة مناطق الاستقرار الريفي . وهناك مثال اخر يمكن ملاحظته للمغزى الحقيقي لاحداث الماضي هو بقايا تلك السلالات والجماعات العنصرية فيها ، فبعض هذه الجماعات مستقر ، وبعضها الاخر قبائل رحل تدين في الغالب بالولاء لرؤساء القبائل اكثر من ولائها لسلطة الدولة غير المعروفة تماما بالنسبة لهم . وتتسبب مثل هذه الجماعات في مشاكل جسيمة تعاني منها الحكومة المركزية عادة . ومن هنا فلكي نفهم جغرافية السكان في ايران فهما كاملا ، لا بد من معرفة انعكاسات هذا الماضي البعيد لتلك الدولة على تكوين ونمو وتوزيع السكان فيها اليوم .

المصادر الإحصائية :

لم تكن هناك أية بيانات شاملة وميسورة على مستوى القطاعات أو المناطق لدراسة الخصائص السكانية في إيران قبل عام ١٩٥٦ . فقبل هذا التاريخ كان هناك تنوع في المصادر التي يستعان بها في الدراسة (١) ، وكان من أهم تلك المصادر تقديرات الرحالة والديبلوماسيين من مختلف الجنسيات ، وبعض الجغرافيين العرب ، وهي تبين أعداد وتوزيع ونوع السكان في الدولة على أسس غير أكيدة، منها عدد الخيام أو المنازل أو باستخدام المضاعفات العددية في حالة المدن ومتوسط حجم الأسرة الذي كان يتراوح عادة بين خمسة وثمانية أشخاص . ولقد اعتمدت الكثير من الأرقام التي أمكن التوصل إليها في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على تقديرات الحاكم المحلي ، ولهذا فقد كانت في بعض الأحيان مبالغاً فيها عندما كان يريد الحاكم أن يعطي انطباعاً مرضياً لكثرة أعداد السكان التابعين له ، وفي بعض الأحيان الأخرى كانت هذه الأرقام منخفضة وذلك في محاولة لتخفيف حدة الضرائب والالتزامات التي يصدرها الحاكم إلى القوى العاملة . وعلى الرغم من هذا ، فمنذ القرن التاسع عشر كانت التقديرات الإجمالية قريبة من الصواب إلى حد ما ، وخاصة إذا ما قورنت بالتقديرات المعتمدة على التعدادات الأخيرة (٢) . وبالملاحظة الدقيقة يمكن فهم الأرقام العريضة للسكان قبل عام ١٩٥٦ وخاصة بالنسبة للنصف الأول من القرن الحالي .

وإضافة إلى تلك الأرقام غير الرسمية ، قامت الحكومة بعمليات مسح خاصة ، أهمها تلك العملية التي أجريت في الفترة ما بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤١ رغم محدوديتها . وقد تم فيها حصر سكان ٣٥ مدينة تغطي مساحة تمتد إلى ستة أميال من مركز المدينة ، وكان الهدف من هذا الحصر أن يمتد ليشمل المدن الأخرى ثم بعد ذلك القرى ، إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية حالت دون تحقيق هذا الهدف . أما مجلدات التعداد الذي أجري عام ١٩٥٦ فقد شملت أرقام المسح الذي تم لعد السكان ، إلا أن معظم الهيئات تشك في مدى الاعتماد عليها .

ومن المصادر الحكومية الأخرى قبل عام ١٩٥٦ والتي لها قيمة حقيقية بالفعل تلك التسجيلات الحيوية التي جمعت بدءاً من عام ١٩٥٨ وذلك

(١) Clark, 1967, and de Planhol, 1968

(٢) (Bharier, 1968)

بعد انشاء مكاتب السجلات المدنية في انحاء الدولة. الا ان البيانات الخاصة بهذا المصدر للأسف لا تعدو كونها معلومات وبيانات متفرقة لا يعول عليها . ومما يدعو للأسف ايضا ان تلك الحالة المرتبطة بالتسجيل ظلت كذلك حتى عام ١٩٧٠ وذلك على الرغم من الخطوة الهامة لتحسين وجمع وتسجيل البيانات الديموجرافية (١) . وبطبيعة الحال فان مثل هذا الامر يؤدي الى عدم اتباع الكثير من الطرق الفنية للتحليل الديموجرافي ، كما يجب ان نؤكد على اهمية التعدادين الذين اجراهما عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ حيث يحتويان على الكثير من البيانات والمعلومات الخاصة بالتركيب العمري والجنسي والزواجي للسكان بالإضافة الى الهجرة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى كالعمالة والمهنة والسكان والتعليم والانتماء الديني .

وهناك مأخذان على بيانات هذين التعدادين : اولهما ان معظم بيانات التعداد الاول لا يمكن مقارنتها بالتعداد الثاني ، فالوحدات الاحصائية قد طرأ عليها تغيير . وثانيهما ان هناك شكاً كبيراً في صحة هذه الارقام (٢) ، وهناك كثير من الهيئات التي تعتبر تعداد عام ١٩٥٦ غير صحيح وأنه تم تصحيحه بزيادة مقدارها ٢٦٪ (٣) او ٥٪ في اعتقاد آخر (٤) ، بل ٧٥٪ في اعتقاد بهارير الذي يعتقد ان نتائج التعداد الثاني ١٩٦٦ اكثر دقة ، الا ان الهيئات المعنية تشير الى ان هناك ٣٥٪ دون العد الحقيقي للسكان (٥) ، و ١٠٪ زيادة في التقرير المبين في المسح الاخير لتعداد سكان مناطق المدن .

وخلال الفترة التي اعقبت الحرب قامت كثير من الهيئات الحكومية بعمل بيانات احصائية تشمل معلومات عن خصائص معينة للسكان اهمها تلك البيانات التي اجراها مركز الاحصاء الايراني (وزارة الداخلية ١٩٦٠ و ١٩٦٣) ، والتي اجرتها وزارة العمل (١٩٥٨ ، ١٩٦٢) ، ووزارة العمل والشئون الاجتماعية (١٩٦٨) . وفي الواقع فان جميع الوزارات والهيئات الأخرى كانت بها مكاتب احصائية قدمت معلومات مناسبة لدراسة جغرافية السكان في ايران ، الا انه من المؤسف حقيقة ان تفتقر مثل هذه الهيئات

(١) هيئة التخطيط (١٩٦٨) .

(٢) (Bharier, 1968)

(٣) (Swan, 1967)

(٤) (Jamei, personal communication)

(٥) (Bartsch, 1970)

فيما بينها الى التنسيق والتعاون ، حتى ان التناقض كان باديا بشكل واضح بين البيانات الخاصة بموضوع واحد والمستمدة من اكثر من مصدر من هذه المصادر (١) .

وهناك مصادر اخرى لا تقل اهمية عن المصادر السابقة ونقصد بها تلك الدراسات الفردية التي تجريها الوحدات الاحصائية الصغيرة كتلك الدراسات التي اجريت على عبدان (٢) ، وعلى طهران (٣) ، وعلى بعض المناطق الريفية المختارة (٤) . وعلى الرغم من ان هذه الدراسات محدودة جغرافيا وموضوعيا ، الا انها على أي حال تساعد على القاء الضوء على النواحي التفصيلية لجغرافية السكان . كما انها تقدم البيانات التي تلزم للمستشارين والخبراء الذين يعملون الان في ايران ، وذلك مثل بيانات اعمال التخطيط والتنمية الخاصة بخوزستان وجيرفت وجورجان وكذلك دراسات تخطيط المدن التي تستعمل البيانات الخاصة بالمقاطعة .

وخلاصة القول ان معظم البيانات الايرانية — باستثناء تعداد ١٩٦٦ — بيانات مشكوك في صحتها ، ومن اجل هذا فان الامر ينطوي على اخطار كبيرة عند استعمال تلك البيانات او الاحصائيات ، ولذا فان الارقام والنسب التي يستعان بها هي مجرد بيان او ايضاح يعطي تفصيلات رقمية تقريبية اكثر منها بيانات دقيقة قاطعة . ومع الحذر الشديد يمكن الاستفادة من مصادر الاحصائيات الايرانية وان كان هناك كثير من الباحثين يربكهم التعليق الموجود في التعداد العام الذي اجري عام ١٩٦٦ ، والذي يقول « على مستخدمي هذه البيانات عمل التعديلات المناسبة قبل الاعتماد عليها » .

السلالات والدين واللغة :

تنعدم الوحدة الجنسية واللغوية بين سكان ايران رغم أن ٩٥ ٪ من جملة السكان يدينون بالدين الاسلامي . ومن اهم المجموعات العرقية . الجماعة الفارسية التي تمثل ٧٥ ٪ من جملة سكان البلاد . ثم العناصر التركية والبلوشية والعربية . وهناك عدد لا بأس به من الارمن واليهود والاشوريين والبراهمانيين وغيرهم . والخلاصة ان هناك خليطا عنصريا يتركز بشدة في اجزاء من ايران تعتبر مناطق تاريخية لمرور الجيوش

(١) (Clarke and Clark, 1969)

(٢) (Vieille, 1965)

(٣) (Tamrazian, 1968)

(٤) (Mashayekhi et al., 1953, and Amani, 1968).

الغازية مثل منطقة اذربيجان وخراسان وسيستان وخوزستان وكرمنشاه. ولقد كان ايضا لانتقال القبائل والجماعات العربية الرحل من العراق تأثير على هذا الخليط العنصري في انحاء ايران . وباستثناء هذه الجماعات العربية ، فان القبائل التركية والكردية تبدو كجماعات متشابهة او متجانسة نسبيا في مناطق خوزستان (١) وفارس ومازاندران ، وهناك مجموعة كبيرة من السكان تتحدث الفارسية او مجموعة من اللغات المتجانسة في المناطق الوسطى والجنوبية من سلسلة جبال زاغروس والبرز وفي المناطق المنخفضة بالقرب من بحر قزوين . ويوجد الاكراد في الاجزاء الشمالية من جبال زاغروس وفي شمال خراسان ، بينما توجد الجماعات التركية الاصل في اذربيجان والى الشمال من طهران ، بالاضافة الى جماعات اخرى في المناطق الشرقية من فارس وشمال خراسان . ويقطن معظم الارمن في المدن وان كان هناك عدد منهم يسكن في اذربيجان ويعملون بالزراعة . ومن الناحية التاريخية يمكن اعتبار معظم المجموعات العرقية في ايران ذات انتماءات قبلية رعوية او من خليط قبلي اجتاحت هذه الدولة في الازمنة الماضية .

وبلغ عدد سكان ايران في عام ١٩٦٦ ٢٥٠.٧ مليون نسمة كان المسلمون منهم ٢٤٨ مليوناً منهم حوالي ٩٠٪ من الشيعة (٢) وهو المذهب الرسمي للدولة . ولقد اصبحت جماعة الشيعة من المسلمين هي الجماعة الغالبة تحت حكم ملوك الدولة الصفوية . في حين كانت جماعة السنة من المسلمين هي الجماعة الغالبة قبل ذلك . ويوجد معظم السنيين الان في ايران بين الجماعات الكردية والبلوشية والتركمانية والعربية وفي شمال خراسان . والجدير بالذكر ان ائمة المذهب السني الديني لم ينضموا الى ملاك الاراضي في معارضة الاصلاح الزراعي والاصلاحات الاجتماعية المصاحبة لما عرف بالثورة البيضاء كما فعل الكثيرون من ائمة مذهب الشيعة . وهناك عدد قليل من المسلمين ينتمون الى مذهب الاسماعيلية ، وعدد اخر كبير الى حد ما من الصوفية ، كما توجد الديانة الزرادشتية في ايران ويبلغ اتباعها حوالي ٢٥٠٠٠ نسمة ويتركزون في يازد وكرمان وطهران ولهم خمسة معابد . اما

(١) خوزستان (جنوب غرب ايران) هو اقليم عريضان المعروف وتتركز فيه اغلبيه عربية تبلغ حوالي مليوني نسمة ويطلق عليه محليا خوزستان (المترجم) .

(٢) نشك في هذا الرقم ، فقد ذكر محمود شاكور في كتابه عن ايران (بيروت ١٩٧٥) ص ٨٩ ان نسبة الشيعة ٦٤٪ فقط (المترجم) .

البهائيون فيقدر عددهم بحوالي ٦٠٠٠٠ نسمة رغم عدم الاعتراف بهم ،
وهم يمارسون شعائرهم الدينية في الدولة بطريقة غير قانونية .

وتعتبر الاقلية المسيحية من اكبر الاقليات في ايران حيث يقدر عدد
الارمن المسيحيين بحوالي ١٩٠٠٠٠ نسمة ، ولعدة قرون كانت ارمينيا
جزءا من الامبراطورية الفارسية، وينتشر هؤلاء اليوم في المقاطعات الشمالية
من ايران . ولقد تحركت بعض اعداد منهم تحت ضغوط معينة (كضغط
الشاه عباس) او برغبتهم الى اصفهان ، كما هاجر الكثير منهم طوعا الى
مناطق حقول النفط في الجنوب بعد عام ١٩٢٠ ، كما استقرت اعداد منهم في
طهران واصفهان وتبريز ورضاية والرشت حيث اصبح لهم اهمية كبيرة في
التجارة وتطور الصناعة . ويقدر عدد الاشوريين المسيحيين بحوالي
١٩٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٦ . ويسكن معظمهم (اكثر من ٥٠ ٪) في
طهران ، و ٤٠ ٪ في رضاية او بالقرب منها .

كما يتركز اليهود في معظم المدن الهامة ، ويقدر عددهم بأكثر من
٧٦٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٦ . وقد انخفض عددهم الى حد كبير بعد
هجرتهم الى اسرائيل . ويقدر عدد اليهود الذين هاجروا من ايران لاسرائيل
منذ عام ١٩٤٨ بحوالي ٤٥٠٠٠ نسمة . وعلى الرغم من المشاكل المعروفة
بين اليهود والعرب المجاورين لايران الا ان هؤلاء اليهود معترف بهم في
الدولة دستوريا ولهم مقعد في البرلمان الايراني . ومن الملاحظ ان جماعة
اليهود في ايران تكاد تخلو من الامة سواء من كان منهم في سن التعليم او من
تجاوز هذه السن وهي ظاهرة تعتبر غير عادية بالنسبة لكافة السلالات
والعناصر والجماعات الدينية الاخرى في ايران .

والفارسية هي اللغة القومية لسكان ايران ويتحدث بها معظم
السكان . كما انها ايضا اللغة الرسمية للدولة . وهناك لغات اخرى
متنوعة وقريبة الشبه باللغة الفارسية وتنتشر في شمال البرز في الجبلان
ومازنداران كما تتحدث بها قبائل اللور والبختيارية . اما اللغة الكردية
والبلوشية فهما لغتان تنتميان الى مجموعة اللغات الهندو اوروبية ، وما زال
يتكلم بهما في المناطق الزراعية والمدن التي تسكنها تلك الجماعات والتي ما
زال لها كيان هام في الدولة . ويتحدث باللغات العربية حوالي ٢ مليون
نسمة وخاصة في خوزستان وفي المنطقة التي تمتد على طول الخليج العربي،
كما تتحدث بها ايضا بعض القبائل الرحل في منطقة فارس .

اما اللهجات التركية البعيدة الصلة باللغات الفارسية والعربية ، فما
زال يتحدث بها حوالي اربعة ملايين نسمة من جماعات العزيري في اذربيجان

والكاشاي وبعض قبائل الخمسية في فارس والتركمان في خراسان . ويتكلم الاشوريون بالقرب من بحيرة الرزاية اللهجات الارمنية ، ويحافظ هؤلاء الارمنيون على لغتهم الاصلية رغم ان معظمهم وخاصة سكان المدن منهم يتحدث ايضا اللغة الفارسية .

التركيب العمري والنوعي للسكان :

من جملة السكان البالغ عددهم ٢٥٠.٧ مليون نسمة هناك ١٢٩٨ مليون نسمة من الذكور و ١٢٠.٩ مليون نسمة من الاناث . وهذا يعني ان نسبة الذكورة تبلغ ١٠٧.٣ رجل لكل ١٠٠ انثى كما يتضح تفصيلا من الجدول رقم (١) .

وترجع النسبة العالية للذكور من جهة الى ان كثيرا من الفتيات لم يشملهن التعداد . وفي تعدادي عام ١٩٥٦ و ١٩٦٦ كانت نسبة النوع (الذكورة) في مناطق المدن اعلى منها في مناطق الريف . الا ان الفترة ما بين التعدادين شهدت تقاربا في النسبة بين الريف والحضر ، ومن جهة ثانية هناك في كافة فئات الاعمار تقريبا زيادة ملحوظة في الذكور عنها في الاناث ، وهذا عكس ما يوجد في معظم مناطق المدن والريف في العالم الغربي .

وبندى الاهرامات السكانية التي تعكس التركيب النوعي والعمري للسكان في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ (الشكل الاول) على اتساع قاعدة هذه الاهرامات . ففي عام ١٩٦٦ كانت نسبة السكان دون العاشرة ٣٤.١ ٪ ، ودون العشرين ٥٤.٦ ٪ . وكان العمر الوسيط للسكان ٢٢.٢ عاما في تعداد ١٩٦٦ .

وبدل الهرم السكاني لمناطق الريف والحضر في عام ١٩٦٦ بوجه خاص على وجود تناقص في اعداد الذكور التي تتراوح اعمارهم بين ٢٠ — ٢٩ سنة في بعض المناطق ، ويرجع ذلك الى الاعداد من الذكور التي تؤدي الخدمة العسكرية ، او التي تطلب العلم او تسعى للحصول على العمل ، وهذه الفئات توجد عادة في المدن .

وهناك اتجاه كذلك يشير الى ارتفاع مجموعات الاعمار المنتهية بالصفر او بالرقم ٥ فهي عالية بدرجات متفاوتة خصوصا بالنسبة للمجموعات الاعلى من ٢٠ سنة . ويعتقد كذلك ان الاطفال الاقل من سنة عمرية هم اقل من

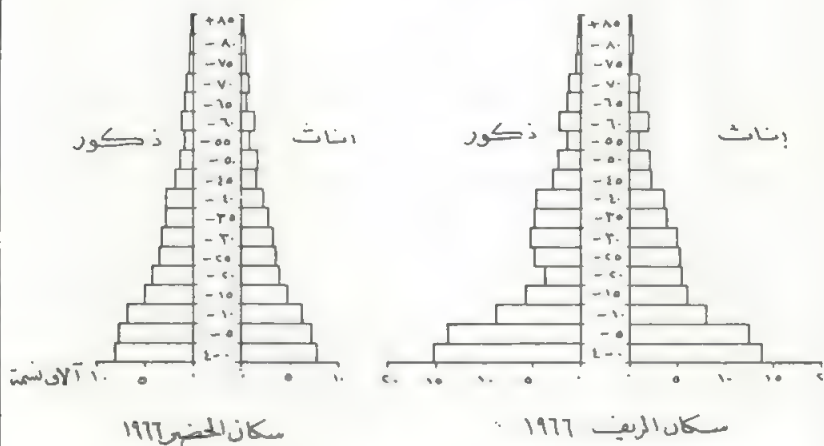
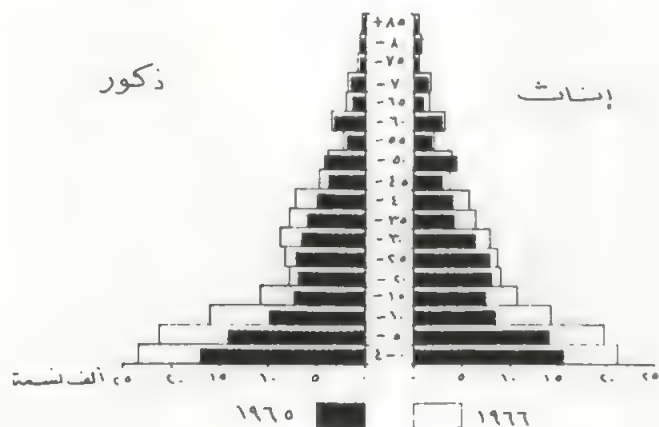
جدول رقم (١)

التركيب النوعي ونسبة النوع لسكان إيران (١٩٥٦ - ١٩٦٦)

النوع	جملة السكان		سكان المدن		سكان الريف	
	غير معلة	جملة السكان	بعد التعديل	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦
ذكور	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦
إناث	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦
نسبة النوع	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٦

المصدر : وزارة الداخلية (١٩٥٦) الجزء الثاني ، هيئة التخطيط (١٩٦٦) الجزء ١٦٨ .
لتعديل أرقام السكان لعام ١٩٥٦ يرجع إلى (Moroufi-Bozorgi, 1965)

التركيب النوعي والعمرى للسكان (١٩٥٦-١٩٦٦)



شكل رقم (١)

الواقع وان هناك نقصا في التسجيلات او تصورا في العد بالنسبة لهذه الفئة .

وعلى الرغم من هذه الاخطاء الاحصائية ، الا ان هناك دليلا واضحا على نسبة الاحداث نتيجة لهبوط وفيات الاطفال واستمرار المعدل المرتفع للمواليد وخاصة في المناطق الريفية . ويشكل توزيع الاعداد بهذا الشكل ضغطا هائلا على نظام التعليم كما يفرض اعباء متزايدة على السكان العاملين .

خصائص القوة العاملة :

كما يتضح من الجدول رقم (٢) هناك تغيرات ملحوظة في تكوين العمالة في المهن المختلفة في الفترة ما بين التعدادين . كما يلاحظ ان هناك هبوطا في النسبة الاجمالية للعمالة في الزراعة ، وهذا ينطوي على امور هامة سوف نذكرها فيما بعد خاصة بالهجرة من الريف الى الحضر . ورغم ان الصناعة في البلاد كافة قد ازدادت بنسبة ٤٧ ٪ الا ان الزيادة في نسبة الصناعة لاجمالي العمالة في المدن بقيت بسيطة .

ويلاحظ وجود تغير طفيف في نسب العمالة في الانشطة الثالثة . ولقد شمل هذا الهبوط مهن الخدمات المختلفة خلال الفترة ما بين التعدادين . وتوضح الارقام المبينة العلاقات بين العمالة في المهن المختلفة ، ولكن بصفة عامة هناك زيادة من ٥٩ مليون عامل في عام ١٩٥٦ الى ٦٨٥ مليون في عام ١٩٦٦ .

ولقد كان هناك حوالي ٧٧ ٪ من السكان الذكور (اكثر من ١٠ سنوات) في عام ١٩٦٦ يمارسون النشاط الاقتصادي ، وتشمل الطبقة غير العاملة اقتصاديا اطفال المدارس والطلبة وهي اهم فئة في الحقيقة وتقدر بحوالي ١٥٥ ٪ من جملة السكان . ويوضح الجدول رقم (٣) معدلات النشاط النوعي للاعداد في مناطق المدن والريف في ايران . ويرتفع معدل النشاط الاقتصادي للذكور في الريف بصورة ملموسة ، وهذا يؤكد ان معظم العمالة هي عمالة موسمية في طبيعتها حيث يبقى العمال معظم شهور السنة بدون عمل يذكر .

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية لتوزيع السكان على مجموعات المهن الرئيسية
(لأكثر من ١٠ سنوات)

المنطقة	الزراعة		التعدين والتعجير		الصناعة		التشييد		الكهرباء والمياه		التجارة والنقل والخدمات	
	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦
المنطقة	١٢٠٨	٧٦٦	٥٠	٣٠	٢٦٢	٢٧٧	٩٦	١٠٢	٥٠	١٨	٥٠	٤٥
الريف	٧٥٨	٧٠٠	٤٠	٣٠	٨٢	١٢٨	٣٨	٥٧	١٠	١٦	١١	١١
الجموع	٥٦٣	٤٦٢	٤٠	٤٠	١٣٨	١٨٥	٥٧	٧٤	٠٢	٠٨	٢٢	٢٦

(المصدر : هيئة التخطيط - ١٩٦٦)

وتدل التباينات الهائلة في معدلات مجموعة العمر من ١٥ - ١٩ سنة في كل من مناطق الريف والمدن ليس فقط على وجود فرص تعليم أكثر في المدن ، بل تدل كذلك على الاعتقاد السائد بين أهل الريف بضرورة تشغيل الأطفال متى كانوا قادرين على العمل .

جدول رقم (٣)

النسبة المئوية لمعدلات النشاط النوعي لسكان ايران (١٩٦٦)

اناث		نكور		فئات الاعمار
الريف	المدن	الريف	المدن	
١٩ر٨	٩ر٨	٨٤ر٧	٤٨ر٦	١٩-١٥
١٥ر٦	١٢ر١	٩٦ر٠	٨٥ر٩	٢٤-٢٠
١٣ر٧	١٠ر٤	٩٨ر٢	٩٦ر٣	٤٤-٢٥
١١ر٧	١١ر٠	٩٥ر٣	٩١ر٦	٥٤-٤٥
٧ر٥	٨ر٩	٨١ر٧	٧٤ر٣	٦٤-٥٥
٣ر٩	٥ر٧	٤٧ر٥	٤٥ر٥	٦٥ فأكثر

(المصدر : هيئة التخطيط - ١٩٦٦)

وتلخص ارقام معدلات النشاط الخاصة بالاناث حقيقة ان ايران ظل مجتمعاً فيه السيادة للرجل ، وما زال الرجل في هذا المجتمع له السلطان الاول . ويقال ان حركة تحرير المرأة في ايران قد حطمت الكثير من القيود ، الا ان الطريق ما زال طويلاً وشاقاً لتحقيق المساواة (١) . ورغم المحاولات التي تبذل لزيادة مساهمة المرأة وخاصة في الاعمال الحكومية ، فما زالت هذه النسبة ضئيلة ، وان كانت هناك اصوات تنادي بأن ايران لا يمكن ان

(١) (Kooros, 1970)

تحقق نضجها الاقتصادي ما لم تستفد من هذه الفئة كقوة عاملة استفادة كاملة . وربما كانت هناك حاجة أكثر لخلق فرص عمالة للذكور وذلك لخفض المستوى العالي للبطالة في كل من مناطق الريف والحضر .

المعدلات الحيوية للسكان :

تقول احصائيات الامم المتحدة ان معدل المواليد الخام (رغم عدم دقته في ايران) يقدر بحوالي ٤٨ في الالف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٤ . وقد تم حساب هذا المعدل بطريقة معدلات البقاء العكسية (١) وذلك من تعداد عام ١٩٥٦ . وبالمقارنة بأرقام التسجيلات الحيوية الايرانية الرسمية فان هذا المعدل يقدر بحوالي ٢٨٨ في الالف خلال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٩ ، و ٢٣٧ للفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٤ . اما تقديرات الامم المتحدة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٩ فهي ٤٥ في الالف . وترتفع ارقام الامم المتحدة في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ الى ٤٨ في الالف (٢) . ومرة اخرى نقول ان كل هذه التقديرات انما بنيت على اساس احصاء عام ١٩٥٦ والمعدلات الحالية في الاقطار المجاورة التي تتمتع بنماذج خصوبة متشابهة . وبما ان هناك ارقاما اخرى كثيرة قد ذكرت بالنسبة لمعدل المواليد الخام خلال الستينات تدور حول ٤٤ في الالف كما جاء في خطة التنمية في اواخر الستينات ، فان هذا المعدل ربما يكون قريبا من ٤٩ في الالف .

واذا اخذنا بالاعتبار التاريخ الديموجرافي الحديث لايران فانه يتوقع ان ترتفع نسبة السيدات الاحداث (دون سن اليأس) ، وقد بلغت هذه النسبة في التعداد الاول ٨٨٦٧ لكل الف سيدة من تقراوح اعمارهن بين ١٥ - ٤٤ (سن الحمل) وبعد تعديل هذه الارقام يمكن الاعتماد على الرقم ٨٨٢٥ بدلا من السابق . وفي التعداد الثاني بلغت هذه النسبة ٩١٥١ . وقد يرجع هذا الارتفاع الى حد كبير الى الهبوط في وفيات الاطفال . اما هذه النسبة في الريف الايراني فهي اعلى في كلا التعدادين حيث بلغت (٩٢١٣) و (٩٨٩٣) على التوالي ، في حين بلغت في الحضر (٧٥٠٣) و (٨٠٢٩) في التعدادين على التوالي ايضا وذلك على الرغم من وجود بعض التباينات من مدينة الى اخرى .

(١) (Reverse Survival Method)

(٢) يبلغ هذا المعدل حسب بيانات (P.R.B.) ٤٤ في الالف في منتصف عام ١٩٧٧ (المترجم) .

والجدير بالذكر ان البيانات الايرانية غير مرضية بشكل عام ومن الصعب الاعتماد عليها في مجال معدلات الوفيات الخام ووفيات الاطفال الرضع . ويبلغ المعدل المسجل للوفيات الخام ٩٩ في الالف خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٤ وهي حقيقة ارقام منخفضة للغاية ولا يمكن بحال من الاحوال الاعتماد عليها (١) .

وفي الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٤ سجلت بيانات الامم المتحدة هذا المعدل بمقدار ٢٥ في الالف وهو رقم اعتمد في تقديره على تقديرات ومقارنات التعداد الاول للسكان . وتنتشر الامم المتحدة معدلا مقداره ٢٢ في الالف للنصف الثاني من الستينات (٢) ، الا ان المعدل الذي اعتمد عليه الخبراء والمخطون الايرانيون كان ١٨ في الالف وهو رقم كما هو واضح منخفض جدا .

لقد تم حساب معدلات وفيات الاطفال الرضع في احصائيات خاصة وبلغت ٢١٧ في الالف في منطقة مثل شهربار (١٩٥٠) ، في حين بلغت ١٨٨ في الالف بمنطقة اخرى مثل قرية سابزيفار عام (١٩٥٥) و ١٢٠ في الالف في شيراز عام ١٩٥٨ ، و ١٧٥ في الالف لكل أنحاء ايران (٣) . ومما هو جدير بالذكر ان معدل وفيات الاطفال هذا يعتبر من اصعب المعدلات في عملها ، وتستعمل هيئة التخطيط معدلا مقداره ١٦٠ في الالف في خطة التنمية الاخيرة ، كما يوافق معظم الديموجرافيين الايرانيين على هذا الرقم . ومن الاسباب الاخرى اضافة الى معدلات وفيات هذه الفئة ، اسباب للوفيات في فئات اخرى بسبب امراض الجهاز الهضمي وهي تمثل ١٤٢ في كل الف حالة وفاة ، وامراض الجهاز التنفسي (١٢١ في الالف حالة وفاة) والامراض المعدية والطفيلية (٩٤ في الالف حالة وفاة) .

وهناك احتمال بأن معدل الوفيات الخام يهبط كلما عاش الاطفال الرضع عامهم الاول وكلما عاشت نسبة اكبر من السكان لمدة اطول (معدل بقاء مرتفع) وكذلك يرجع الهبوط في الوفيات الى الزيادة الهائلة في

(١) (Clarke and Clark. 1969)

(٢) يبلغ معدل الوفيات الخام في منتصف عام ١٩٧٧ حسب تقديرات (P.R.B.) ١٦ في الالف (المترجم) .

(٣) معهد البحوث الاقتصادية الايراني (١٩٦٦) ، بلغ هذا المعدل ١٢٩ في الالف عام ١٩٧٧ (المترجم) .

الخدمات الطبية وخاصة في المدن حيث يعتقد الان أن معدل الوفيات فيها اقل بكثير من مناطق الريف في ايران . وهناك اختلاف في تقديرات توقع الحياة في ايران فهي تتراوح ما بين ٤٠ و ٤٥ سنة كما يذكر معهد البحوث الاقتصادية الايراني (١٩٦٨) و ٤٦ سنة كما تقول هيئة التخطيط (١٩٦٨) (١).

اما معدلات الزواج فقد بلغت ٥٦ر٥٪ بين الذكور عام ١٩٦٦ ، في حين بلغت ٦١٪ بين الاناث في نفس السنة ، وقد كانت نسبة الفتيات اللاتي تزوجن مبكرا اعلى من الشباب ، فمثلا تزوجت منهن حوالي ٤٥٪ في سن يتراوح بين ١٥-١٩ سنة مقابل ٤٢٪ من الشباب في نفس مجموعة العمر (١٥-١٩ سنة) . ويشير العدد الكبير من السيدات الارامل من ٤٠ سنة فاكتر الى اختلاف اعمار الشركاء في الحياة الزوجية في ايران .

النمو السكاني في ايران :

من الطبيعي أن تكون هناك تباينات كبيرة في تقديرات السكان التي اجريت في ايران منذ القرن السابع عشر فصاعدا . وتبدو التقلبات الهائلة في هذا المجال على انها نمط مألوف لكل التقديرات المشابهة التي سادت بداية القرن العشرين ومنذ ذلك الحين وحتى الان كانت هناك زيادة مستمرة خلال حكم الامبراطور رضا شاه (١٩٢٥ - ١٩٤١) مع ارتفاع سريع في عدد السكان بعد الحرب العالمية الثانية . ويقدر معدل النمو السكاني في منتصف الستينات بحوالي ٢٦ في الالف كما تقول هيئة التخطيط الايرانية في بياناتها عام ١٩٦٨ (٢) .

وتشير اقدم التقديرات الى ان عدد سكان ايران كان قد بلغ ٥٠ مليون نسمة في عصر داريوس في القرن الرابع قبل الميلاد (٣) . ويقال ان عدد السكان في زمن الاسرة الصفوية كان قد بلغ ٤٠ مليون نسمة ، ويذكر

(١) تشير هيئة (P.R.B.) في نشرتها لعام ١٩٧٨ ان توقعات الحياة في ايران في منتصف عام ١٩٧٧ تبلغ ٥١ سنة وهو مؤشر جيد لمستوى الخدمات واتجاهات النمو السكاني في ايران

(المترجم) .

(٢) تشير أحدث الإحصائيات الى ان هذا المعدل بلغ ٢٨ في الالف في عام ١٩٧٧ . انظر (P.R.B.) لعام ١٩٧٨ (المترجم) .

(٣) (Gupta, 1947)

كاردن Chardin هذا الرقم رغم اعتقاده ان الدولة كانت غير أهلة بالسكان ، وذلك بسبب انتشار الرذيلة بشكل غير عادي بالإضافة الى الترف المفرط والزواج المبكر والهجرة الدائمة الى جزر الهند ، وفقط في القرن التاسع عشر بدأت الارقام معقولة الى حد ما ، والرقم الغالب ذكره لعدد السكان في مطلع هذا القرن كان حوالي ٦ مليون نسمة ، وفي عام ١٨٥٠ بلغ العدد الاجمالي للسكان حوالي ١٠ مليون نسمة ، وفي عام ١٨٧٣ وفي اعقاب وباء الكوليرا والمجاعات التي تفشيت آنذاك ، انخفض عدد السكان مرة اخرى الى ٦ ملايين نسمة (١) ويذكر بعض كتاب آخرين أن عدد السكان بلغ في السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر ما بين ٥ و ١٠ مليون نسمة (٢) ، وقد افترض كيرزون أن عدد السكان بلغ في عام ١٨٩٢ ما بين ٨ و ٩ مليون نسمة ، وذلك على اساس تقدير الجنرال هوتوم - شندلر (١٨٨٤) حيث يعتبر هذا الرقم اقرب التقديرات التي الحقيقة ، ثم بعد ذلك بتطبيق الزيادة السنوية للاعوام التالية والتي كانت تقدر بحوالي ٧٥ ٪ .

ويعتقد كيرزون أن عدد السكان كان كبيرا في الازمنة السابقة ، ويستدل على ذلك بالمدن الخربة ، والقرى المهجورة والاسواق المهجورة ، والقنوات الطويلة المظورة ووجود آثار تدل على خصوبة اجزاء كبيرة تدهورت الان ، بالإضافة كذلك الى مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية التي اصبحت رمالا وحصباء . وبينما كان هذا هو الحال على ما يبدو كان هناك امران تكرر حدوثهما في تاريخ هذه الدولة يبدو أن كيرزون قد اغفلهما : الاول هو الرغبة في التحرك وخلق مركز حضري جديد بالكامل ، ومثال ذلك عند تكوين اسرة حاكمة جديدة ، والثاني هو التحرك الجبري عند انتهاك حرمة الاراضي أو عند انسداد بعض القنوات أو جفافها ، ومن ثم يصبح من الافضل اقتصاديا الاتجاه الى مكان جديد . وما يراه كيرزون كدليل للتدهور كان غالبا مرتبطا بنمو متعاضم في مكان آخر . ورغم ذلك فليس هناك شك في أن معظم العوائق الديموجرافية الهامة التي سادت القرن التاسع عشر انما تمثلت في المجاعات والابوثة .

ويمكن الرجوع الى تقديرات السكان في ايران منذ بداية القرن العشرين والحصول عليها بعدة اساليب فنية ، وفيما يختص بالتقديرات

(١) (Rawlinson, 1880)

(٢) (Field, 1939)

التي نشرت وافتراضات معدلات النمو وتوقعات الحياة ومع التراجع عن النتائج المعدلة للأحصاء الاول ، فان بهارير Baharier استطاع ان يتوصل الى ارقام سنوية للفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٦٦ . ويعتبر معدل النمو الفرضي من اكثر العوامل حرجا في الدراسات الديموجرافية ، ولذا يجب دراسته قبل دراسة ارقام السكان . وقد افترض أمانى Amani معدل النمو بنحو ٠.٢٪ خلال الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٦ . وتؤيد هذا المعدل المنخفض عدة تقديرات للسكان خلال هذه الفترة . ويؤيدها كذلك الدليل العرضي لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ساد آنذاك . وتشير بعض الهيئات الى ان عدد السكان كان يتزايد في هذه الفترة (عصابة الامم - ١٩٢٦) ويعتبر بهارير ان رقم أمانى منخفض جدا ، ولذا يقترح بدلا منه معدل نمو يصل الى ٠.٧٥٪ على اساس الاسقاط المتقدم للجنرال شندلر عند نهاية القرن التاسع عشر والاسقاط المعتمد على الاحصاء الاول لايران .

وطبقا لما يقوله بهارير فان اصعب فترة لمعدلات النمو المفترضة هي ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٦ حيث كانت هناك بعض احداث معينة تركت اثرا عميقا في الموقف السكاني بايران . واول هذه الاحداث ذلك التحرك الكبير الذي اصبح ممكنا بعد دخول عربات النقل لاول مرة عام ١٩٢٠ ، فقد ساعدت هذه العربات على نقل المؤن والاغذية الكافية الى المناطق التي حدثت فيها المجاعات ، وبالتالي ساهمت في خفض نسبة الوفيات ، وثاني هذه الاحداث هو المتمثل في بداية النمو الذي بدأ يدب في مراكز مدينة معينة بعد ان كانت هذه المراكز مجرد مواقع خدمات للريف المجاور . اما ثالث هذه الاحداث فيتمثل في النهضة التي قام بها الامبراطور رضا شاه في محاولة لتحسين ظروف المعيشة في المدن مما أدى الى خفض نسب الوفاة السى حد ما (١) . ويعتقد بهارير ان المعدلات التي يذكرها أمانى وهي ١.٥٪ / تتناسب مع معظم الحقائق الملحوظة ، ويمكن ان تناسب الى كافة الاسقاطات اللاحقة لعام ١٩٠٠ والسابقة لعام ١٩٥٦ . اما معدل النمو السنوي البالغ ٢.٥٪ في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٦ فهو معدل مقبول ويعكس درجة من الانتعاش كانت قد سادت في اعقاب الحرب بعد طول حرمان وفقير ، وقد تم تقدير معدل النمو في الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ بحوالي ٢.٩٪ كما يوضح الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

النمو السكاني في ايران في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ ، ١٩٦٦

سكان الريف		سكان المدن		مجموع السكان		السنة
النمو %	العدد بالمليون	النمو %	العدد بالمليون	النمو %	العدد بالمليون	
—	١٣ر٠٠	—	٥٩٥	—	١٨٩٥	بيانات منشورة ١٩٥٦
١٦ر	١٢ر٢٩	٥ر	٩٩٧	٢٩ر	٢٥ر٣٢	١٩٦٦
						بيانات مقدرة ومعدلة
—	٧ر٧٩	—	٢ر٠٧	—	٩ر٨٦	١٩٠٠
١٥ر	١٠ر٥٢	١٥ر	٢ر ٨	١٥ر	١٣ر٣٢	١٩٣٤
١٣ر	١١ر٣٥	٢٣ر	٣ر ٢	١٥ر	١٤ر٥٥	١٩٤٠
١٤ر	١٤ر٠٦	٤٤ر	٦ر٣٢	٢٢ر	٢٠ر٣٨	١٩٥٦
١٧ر	٦ر٥١	٥٣ر	١٠ر٥٦	٢٩ر	٢٧ر٠٧	١٩٦٦

(المصادر : وزارة الداخلية الايرانية (١٩٥٦) وهيئة التخطيط الايرانية (١٩٦٦))

Bharier, J., : "A note on the population of Iran, 1900-1966"

Population Studies, 22, 273-9, 1968)

والجدول يوضح أيضا الزيادة النسبية والمطلقة لسكان الريف والحضر منذ الخمسينات وقد تدرت افضل الاسقاطات وادقتها ان جملة السكان ومعدلات النمو سوف تبلغ ٢٧ر٥ مليون نسمة في عام ١٩٦٩ يصل نصيب سكان المدن منها ١١ر٤ مليون نسمة والريف ١٦ر١ مليون نسمة ، وفي عام ١٩٨٠ سيبلغون ٣٧ر٩ مليون نسمة (سكان المدن منهم ١٩ر٧ مليون والريف ١٩ر٢ مليون) ، أما بهارير فان اسقاطاته المعدلة اشارت الى ان السكان سيبلغون ٢٩ر٤ مليون نسمة في عام ١٩٦٩ (سكان المدن ١٢ر٢ مليون والريف ١٧ر٢ مليون) (١) وسوف نأتي لمناقشة هذه الارقام فيما بعد .

(١) اشارت تقديرات قسم السكان بالامم المتحدة ومكتب السكان (P.R.B.) في بياناتهم المنشورة ان سكان ايران بلغ حوالي ٢٧ر٥ مليون نسمة في عام ١٩٦٩ وبذلك ياتي وفقا لارجح التقديرات المذكورة ، اما ما جاء به بهارير فيزيد بحوال ٢ مليون نسمة وهو بذلك يصبح اسقاط مبالغ فيه (المترجم) .

توزيع سكان الريف :

تعتبر المناطق الريفية ذات الكثافة العالية في الوقت الراهن هي تلك الاجزاء من الدولة الاكثر جذبا وقابلية للتطور الزراعي . وتعتبر خريطة الكثافة السكانية (شكل ٢) والتي تشمل الريف والحصن انعكاسا لوفرة المياه اكثر من أي شيء آخر . وعلى الرغم من ان الحكومة قادرة الان على تطوير الزراعة فيها بامدادها بالمياه وبالتالي زيادة السكان فيها ، الا ان المصدر التقليدي للمياه من الانهار والينابيع والقنوات الصناعية للمياه الجوفية ما زال له الاهمية الكبرى في تفسير توزيعات السكان وانماطها .

كذلك يعتبر التقسيم التقليدي للسكان في ايران بين جماعات رحل وجماعات زراعية وسكان مدن ، يعتبر الى حد ما هو الآخر استجابة لوفرة المياه وتوزيعها . وهناك في الواقع ارتباط بين مناطق الاستقرار الحضرية والكثافات العالية في الريف سواء كان ذلك في المنطقة الساحلية لبحر قزوين حيث الزراعة الكثيفة هناك ، والكثافات العالية في الريف وشبكة المدن المنتشرة ، او في مناطق الواحات مثل كرمان ويزد او اصفهان حيث تتوفر كثافات سكانية عالية في المدن والقرى هناك . الا ان المغزى العام لهذا الاستقرار المكثف يبدو مفقودا في خريطة الكثافة العامة للوححدات الادارية الكبرى .

ويرتبط توفير المياه بالاقاليم الطبيعية والمناخية العريضة ، كما ان توزيعات السكان ذات علاقة وثيقة بسلاسل المرتفعات الهامة في ايران (١) فلكل من جبال البرز التي تمتد من اذربيجان حتى جنوب بحر قزوين وتمتد حتى خراسان ، وكذلك جبال زاغروس التي تشمل احواضا زراعية هامة فيما بينها ، لهذه وتلك اثر كبير — من خلال نظمها المناخية — في انماط الاستقرار الهامة بايران . وتعتبر المقاطعات الشمالية الغربية من اذربيجان حيث تتوفر المياه من سقوط الامطار ، من اعلى الكثافات الريفية الى حد ما . اما الكثافات الاكثر من هذا فتوجد على نطاق محدود في المنطقة المحيطة ببحر قزوين . وهذه المنطقة تعتبر ملائمة للزراعة من حيث مناخها ووفرة المياه فيها حيث تزرع عدة محاصيل هامة ، ومن ثم كانت تساهم بنصيب وافر في الدخل الزراعي في ايران .

(1) (Fisher, 1968)

محدودة للغاية توجد كثافة عالية للسكان ، ولكنها على أية حال أقل من كثافة السكان في الاجزاء الساحلية لبحر قزوين او في أذربيجان . أما في جنوب خراسان فنجد أن نظام زراعة الواحات هو النظام السائد حيث تزداد أهمية زراعة النخيل وإن كانت لا تتمتع بكثافات سكانية عالية أو حتى معتدلة .

وفي باقي اجزاء ايران تسود الكثافة السكانية الريفية المنخفضة ، فتوجد أقل الكثافات في الهضبة الوسطى وخاصة في صحراء أكافير وصحراء اللوت وهي مناطق غير آهلة بالسكان في الواقع . وإلى الجنوب الغربي من هذه المنطقة الصحراوية وعلى الطريق الرئيسي الممتد من طهران حتى بلوخرستان توجد مجموعة هامة من مناطق الاستقرار مثل قم وكاشان ويزد ورافسانجان وكرمان وهي مجموعة ذات أهمية خاصة حيث أنها مراكز حضرية وتعتبر في نفس الوقت بمثابة مراكز زراعية هامة لمناطق الواحات الصغيرة المبعثرة هناك (١) .

ويشغل المناطق الريفية في ايران حالياً ٦٠ ٪ من مجموع سكان الدولة، وهذه النسبة تضم حوالي ربع مليون نسمة ذكروا في تعداد عام ١٩٦٦ على أنهم غير مستقرين أو رحل . وكانت نسبة سكان الريف حوالي ٧٩ ٪ في عام ١٩٠٠ ، ولكنهم هبطوا إلى ٧٨ ٪ في عام ١٩٤٠ (٢) . وفي عام ١٩٥٦ بلغت هذه النسبة ٦٩ ٪ أي ما يعادل ١٣ مليون نسمة . ويوجد حالياً في ايران ٤٦٠٠ قرية يزيد عدد سكانها عن ٥٠ ٪ من جملة عدد السكان . وفي عام ١٩٠٠ كان عدد القرى في ايران لا يتجاوز ١٥٠٠ قرية، وبلغ عدد القرى ٣٩٠٠ قرية في عام ١٩٥٦ .

وعلاوة على ذلك هناك من الأماكن التي اعتبرت من الناحية الإحصائية في عداد المدن وهي المراكز التي يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة . ولكن من حيث التقسيم الوظيفي والمورفولوجي فهي أماكن ريفية أساساً وبذلك تصبح عاملاً في زيادة نسبة سكان الريف في ايران . ولا تقل أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني الإيراني عن البترول وهذا يفسر الجهود المضنية التي تبذلها الحكومة لتحسين الكفاية الانتاجية في مجال الزراعة وذلك عن طريق مشاريع الإصلاح الزراعي والاستثمار وهذا يفسر في نفس الوقت أن تفهم أوضاع سكان الريف له أهمية حيوية .

(١) (English, P. W., 1966)

(٢) (Baharier, S., 1970)

القبائل والسكان الرحل :

تساعد الحركات التاريخية الهائلة للجماعات الرحل في ايران على تفسير الكثير من التباين العنصري والجنسي الذي ما زال قائما فيها . فقد حدث خلال الاربعة عشر قرنا الماضية ثلاث حركات هامة . فقد جاء العرب في القرن السابع ، وتبعهم السلاجقة في القرن الحادي عشر ، ثم جاء المغول بقيادة جنكيز خان حيث احتلوا معظم اجزاء ايران . وبالإضافة الى هذه الحركات الرئيسية ينبغي أن تضيف ما يسميه فيلد Field « بالغارات الصغيرة وعطيات التسرب والتسلل البطيئة » .

وتمثل القبائل الرحل أو البدوية ، في ايران اهم مشكلة سكانية معقدة عند اجراء عملية التعداد العام للسكان . ويرجع ذلك ليس فقط الى نظام حياة تلك القبائل ، بل ايضا الى أن الكثير منهم يعيش في مناطق نائية في الدولة ويصعب الوصول اليها .

ولكثير من هذه الجماعات الرحل مناطق دائمة أو شبه دائمة ، ويعتبر نظامهم القبلي خصوصا في المناطق الوسطى والجنوبية من زاجروس استجابة واضحة لنقص مصادر المياه اللازمة لزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات وحركة هذه القبائل موسمية ومتداخلة مع الهجرة من المناطق أو اليها حسب مواسم الصيف والشتاء . وتتحرك القبائل على سبيل المثال مرتحلة في منطقة زاجروس الجنوبية في الخريف متجهة الى السهول الدافئة القريبة من الخليج العربي لزراعة الحبوب . أما في الربيع فتعود الى مناطق الرعي في المناطق المرتفعة حيث يتوفر العشب الذي تحتاج اليه الحيوانات وان تخلف بعض الافراد في سهول الخليج لجمع المحصول . ويختلف نظام الهجرة الحقيقي لهذه الجماعات والقبائل من منطقة الى أخرى في ايران ، الا أن المثال السابق يمثل الظاهرة الأكثر شيوعا ، وغالبا ما يشمل التحرك مئات الاميال بين المناطق الشتوية والصيفية .

ومن اهم الجماعات القبلية في ايران جماعات الاكراد واللسور والبختيارية والكاشكاي والخمسية والشاهصفاه والبلوش والتركمان . وتوجد الجماعات الخمس الاول في منطقة زاجروس . ويلاحظ ان اعداد تلك القبائل تقريبة ، وقد ذكر كيرزون عام ١٨٩٢ ان هناك حوالي ٢ مليون نسمة من الرحل ، كما يذكر تقدير عام ١٩١٠ ان عددهم ٢٦٥ مليون نسمة (وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩١٩) ويعتبر التقدير الاخير

غامضا حيث أنه لم يوضح ما اذا كان هذا العدد يشمل الجماعات القبلية المستقرة ام لا . وفي عام ١٩٣٢ قدر عدد افراد هذه الجماعات بحوالي مليون نسمة فقط ، ثم اخذت اعدادهم في الهبوط حتى عام ١٩٤٠ .

وعلى الرغم من أن تلك الارقام قد لا تكون سليمة ، الا انه ليس من شك بأنه قد حدث بالفعل هبوط في اعدادهم بسبب سياسة الامبراطور رضا شاه الخاصة بتوطين البسندو . . . وقد اشار لامبتون Lambton ان السكان المستقرين كانوا يعتبرون القبائل الرحل مصدر تهديد لانهم ، ومن ثم اخذ الامبراطور رضا شاه في تنفيذ السياسة التي تبناها وحاول خلال حكمه القضاء على النظام القبلي والحد من الهجرة الموسمية للقبائل وتحويلهم الى زراع . ولقد استقرت بالفعل اعداد كثيرة منهم ، كما أن الكثير ايضا قد قتل ، وكما ذكر لامبتون ان سياسة الامبراطور رضا شاه التي لم تكن مقنعة والتي نفذت تنفيذا سيئا قد ادت الى خسائر فادحة في الثروة الحيوانية وهبوط اعداد هذه الجماعات وفقرهم .

وعندما ضعفت الحكومة المركزية خلال الاربعينات ، ارتد كثير من رجال القبائل الذين اجبروا على الاستقرار الى الكيان القبلي او شبه القبلي مرة اخرى . وفي مطلع الخمسينات بذلت الحكومة محاولة جديدة للسيطرة على النشاط القبلي وتأسس لهذا الغرض المجلس الاعلى للقبائل في عام ١٩٥٣ تحت اشراف وزارة البلاط الامبراطوري ، وكان الهدف من هذا المجلس هو اجبار القبائل على الاستقرار وزيادة مساهمتهم في الاقتصاد القومي .

ورغم ان تعداد ١٩٥٦ يوضح ان عدد افراد القبائل المهاجرين بلغ حوالي ٢٤٠.٠٠٠ نسمة ، الا انه يوضح في نفس الوقت ان هذه الجماعات ربما تكون قد حددت تحديدا خاطئا كمستقرين مؤقتين ، او كافراد في القرى القريبة او التي تم عددهم فيها . ويعتقد الكثير ان هذا الرقم منخفض جدا ، وكذلك تعتقد بعض الهيئات ان تعداد عام ١٩٦٦ الذي قدر عدد افراد القبائل بنحو ٢٤٠.٠٠٠ نسمة ايضا هو تقدير منخفض للغاية . وفي حالة واحدة فقط ذكر ان عدد هؤلاء السكان يبلغ ٣ مليون نسمة (١) . ومن هنا تنشأ المشكلة التي اساسها ان كثيرا من السكان الذين صنفوا كسكان قبائل هم في الواقع الان مستقرين اسفارا كاملا وان كانوا ما يزالون يعيشون حياة قبلية في القرى او المدن التي يسكنون فيها .

وليس هناك شك في ان عدد رجال القبائل الذين يمارسون الهجرة الموسمية قد اخذ في التناقص اما طوعا بارادتهم او قهرا من جانب الحكومة . وكلما نشطت الحكومة في بناء المدارس وتوفير الخدمات الطبية وغيرهما لجماعات القبائل التي تسكن مناطق الاستقرار الدائمة ، كلما زادت من تشجيعهم على حياة الاستقرار . ولقد اخذ كثير من رجال القبائل يستقرون فعلا استقرارا عفويا في القرى والمدن ويقبلون على شراء الاراضي ، ومن المنتظر ان يهبط معدل الوفيات بينهم وزيادة اعدادهم في القرى تبعا لما توفره لهم الحكومة المركزية من خدمات طبية .

اما بالنسبة لأولئك الذين يصرون على الاستمرار في الحياة القبلية فانهم يشكلون في الواقع مشكلة خطيرة وذلك بسبب مطالبتهم بمساحات واسعة من اراض اعطيت لهم في الماضي (كنوع من الالتزام مقابل الخدمة العسكرية) ولم يتم تسجيلها وبالتالي فهي غير معترف بملكيته . هذا بالإضافة الى التحكم الشديد في طرقهم بين المناطق الشتوية والصيفية مما يعتبر دليلا قاطعا على الرغبة في القضاء على الهجرة الموسمية الى حد ما وذلك على الرغم من ان البعض يعتقد ان نظام الارض هذا يشجع على استغلالها بدلا من تركها دون جدوى .

التحضر في ايران :

من الاتجاهات الهامة للسكان في ايران منذ ربع قرن مضى ذلك النمو السريع لسكان المدن . وكما تلعب القرية دورا حيويا في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، كذلك تلعب المدن دورا اكثر اهمية وحيوية في تلك التنظيمات منذ الاف السنين . ومما يلفت النظر في هذه الدولة منذ سنوات قليلة مضت ، ذلك السباق السريع نحو سكنى المدن كما يلاحظ ذلك من عدد وحجم المدن ونموها الوظيفي المتعاظم ، وكذلك ارتفاع النسبة المئوية لسكان المدن والتاثير الملحوظ لها .

وبالإضافة الى استمرار عملية التحضر في ايران فان التطور المستمر لبعض المدن يعتبر من الامور القائمة ، فقد ادى تغير السلطة السياسية عدة مرات خلال القرون الماضية الى تنوع هائل في نماذج الازدهار والتدهور . فهناك مدن شهدت تغيرات اقتصادية وسياسية ، وبعضها بقيت على ما هي عليه رغم حدوث تقلبات في عدد سكانها كمدينة اصفهان مثلا ، كما حدث ازدهار لبعض المدن وتدهور لبعضها الاخر ، بل اختفت في بعض الاحيان مدن بالكامل من الوجود .

ولقد تغيرت بمرور الزمن المزايا الاقتصادية والسياسية لمواقع بعض المدن وذلك مثل التغيير الذي حدث للمدن الهامة في ايران ، وكذلك التدهور الذي اصاب بعض المدن التي كانت تقع على الطرق التجارية الهامة وذلك بعد اكتشاف الطرق البحرية المؤدية الى الشرق . وفي بعض الحالات ظلت هذه المدن في اداء وظيفتها كمراكز هامة للمناطق الزراعية المحيطة ، حتى ان بعض الكتاب يذكر ان وظيفتها بالنسبة لتلك المناطق كان اهم من العلاقات التجارية الخارجية ، وان هذه الوظيفة كانت في نفس الوقت عاملا هاما في نمو المدن في الشرق الاوسط . ويبدو ان تقلب الاقدار كان اهم الامور في ماضي المدن الايرانية . وفي حالات كثيرة مازال هذا المفهوم واردا حتى الان .

ولقد تم تقدير نسبة سكان المدن في ايران في مستهل هذا القرن بحوالي ٢١٪ من جملة السكان (١) . وظلت هذه النسبة كما هي حتى الاربعينات رغم ان عدد سكان المدن قد ازداد من ٢.٧ مليون نسمة الى ٣.٢ مليون نسمة . ويتطابق الجزء الاخير من هذه الفترة فترة اصلاح التي تبناها الامبراطور رضا شاه ، وكذلك فترة التطور في طرق المواصلات . ولقد ادى هذا التطور الى زيادة الحركة والهجرة الى المدن في تلك الفترة ، ولكن نسبة سكان المدن وسكان القرى ظلت في الحقيقة كما هي خلال الأربعين سنة الاولى من هذا القرن . وربما يرجع ذلك الى حد ما الى الحاجة الى القطاع الزراعي لانتاج محاصيل زراعية اكثر للاعداد المتزايدة لسكان المدن والقرى على السواء .

وفي عام ١٩٥٦ كانت نسبة سكان المدن قد ازدادت بحوالي ٣١٪ من جملة السكان وفي عام ١٩٦٦ بلغت هذه النسبة ٣٩٪ (٢) . وكان عدد المدن في عام ١٩٥٦ (١٨٦) مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن ٥٠٠٠ نسمة مقابل ١٠٠ قرية عام ١٩٠٠ . وفي خلال ٥٦ سنة فقدت مدن ايران ١٣ حالة تجضر او مدينة ، بحيث كان مجموع المدن في عام ١٩٥٦ يشمل ٨٧ مدينة كانت موجودة في عام ١٩٠٠ بالاضافة الى ٩٩ مدينة اخرى تكونت فيما بعد فيكون المجموع ١٨٦ مدينة . وهذه المدن الاخيرة كانت في الماضي عبارة عن قرى ازداد عدد سكانها او مدن استحدثت لأول مرة كالمدين البتروولية والموانئ ومدن التعدين او مصايف السياحة . ولقد ازداد عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة في الفترة ما بين التعدادين الوحيديين لايران (١٩٥٦ - ١٩٦٦) بحوالي ٣٧ مدينة (الشكل رقم ٣) .

(١) (Bharier, 1970)

(٢) بلغت نسبة سكان الحضر ٤٤٪ من جملة سكان ايران في عام ١٩٧٧ (المخرم) .

ولقد كان هناك نحو ثلث سكان المدن في عام ١٩٦٦ يعيشون في الأوستان المركزي لإيران (١) ، كما أن هناك أوستانات أخرى مهمة إذ تساهم بنصيب كبير من جملة عدد سكان المدن مثل خوزستان مثلاً (١١ /) واصفهان (١٠٢ /) . وهذه النسبة العالية التي يتمتع بها الأوستان المركزي تؤكد مرة أخرى نمو مناطق المدن في الفترة الأخيرة (من ١٩٥٦ الى ١٩٦٦) حيث كانت الزيادة الإجمالية لسكان المدن حوالي ٣٨ مليون نسمة كان منهم ١١ مليون نسمة في هذا الأوستان المركزي .

ويوضح الجدول رقم (٥) أن النسبة المئوية لسكان المدن التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠.٠٠٠ نسمة وأكثر قد ازدادت من ٥١.٣٪ في عام ١٩٥٦ الى ٦٠.٦٪ في عام ١٩٦٦ ، كما يوضح أن أقل معدل سنوي للنمو يوجد في المدن التي يتراوح سكانها بين ٥٠.٠٠٠ و ٩٩.٩٩٩ نسمة .

وتحجب المعدلات السنوية للزيادة — وفقاً لفئات الحجم — مدى كبيراً للغاية من معدلات النمو بين المدن القائمة بذاتها . ويوضح الشكل رقم (٣) إجمالي الزيادة المئوية للمدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة في الفترة ما بين التعدادين ، ولو أن هذا الشكل قد اشتمل على كافة المدن التي يقل سكانها عن ١٢٠ ألف نسمة لأصبح هناك ٩ مدن في كافة أنحاء إيران تعرضت لهبوط في السكان خلال هذه الفترة ، وأن معظم المدن كان عدد سكانها يقل عن ٥٠ ألف نسمة في عام ١٩٦٦ .

ولقد أظهر تحليل النمو بين الإحصاءات في مناطق المدن أنه ليس هناك علاقة في الواقع بين حجم المدينة ونسبة النمو . وفي حالة المدن التي تتراوح أحجامها بين (٥٠٠٠ و ٩٩٩٩ نسمة) و (١٠٠٠٠ و ١٩٩٩٩ نسمة) ازداد معدل النمو في القليل منها إلى أقل من ٢٠٪ ، أما غالبيتها فقد ازداد هذا المعدل لأكثر من ٢٥٪ ، كما أن النمو المطلق والنسبي الأكبر يوجد في المدن التي تزيد عن عشرة آلاف نسمة من السكان .

ومن ملاحظة ظاهرة نمو المدن الصغيرة في مختلف أجزاء إيران ، يتبين أن هناك للمرة الثانية أنموذجاً عشوائياً رغم وجود اتجاهين يمكن ملاحظتهما

(١) الأوستان هو الوحدة الإدارية في إيران الذي يشبه إلى حد كبير المحافظة . والأوستان المركزي في إيران هو الوحدة الإدارية المركزية التي تضم أكبر المدن وهي العاصمة طهران بالإضافة إلى مراكز عمرانية أخرى أقل شأنًا (المترجم) .

جدول رقم (٥)

عدد وحجم ونمو المدن في إيران (١٩٥٦-١٩٦٦)

المعدل السنوي للزيادة ١٩٦٦-٥٦	التوزيع المتوي لسكان المدن	١٩٦٦		التوزيع المتوي لسكان المدن	١٩٥٦		الدينه الجسم
		المدن			المدن		
		%	عدد		%	عدد	
٤٢	٦٦	٤٣٥	٩٧	١٠٦	٤٨٤	١٠	١٩١١-٥٠٠٠
٤٥	١١٧	٢٨٧	٦٤	١٤٧	٣٠١	٥٦	٢٤٩٩-١٠٠٠٠
٣٤	١٥٧	١٥٧	٣٥	١٢٨	١١٨	٢٢	٤٩٩٩-٢٥٠٠٠
٣١	٩٤	٥٨	١٣	١٠٦	٤٨	٩	٩٩٩٩-٥٠٠٠٠
٣٩٥	١٢٤	٣٧	٨	١٦٧	٣٢	٦	٢٤٩٩٩٩-١٠٠٠٠٠
٤٢	١٩٠	٢٢	٥	٩١	١١	٢	٤٩٩٩٩٩-٢٥٠٠٠٠
٧١٥	٢٩٢	٤٠	١	٢٥٥	٥٠	١	٥٠٠٠٠ واكثر

المصدر : (وزارة الداخلية ١٩٥٦ ، هيئة التخطيط ١٩٦٦)

وهما ان معدلات النمو العالية تتوفر في المدن البعيدة عن المدينة الرئيسية (بسبب الاهتمام الكبير بالخدمات الحكومية) بالاضافة الى ان هذه المعدلات العالية تتوفر ايضا في مدن قريبة من المدن الرئيسية الاقليمية ويمكن اعتبارها جزءا من مناطقها الهامشية .

ويخلق النمو السريع للمدن الكبرى في الدولة عددا غير قليل من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتخطيطية . يتحتم على الايرانيين مواجهتها . ويمكن ملاحظة هذا النمو في طهران رغم ان موقعها من سلسلة مناطق المدن لم يؤد الى نفس درجة المرتبة الاولى للمدن كمعدن بعض دول امريكا اللاتينية وافريقيا مثلا . وهناك مدن في ايران مثل اصفهان التي يقرب سكانها من نصف مليون نسمة ولكنها تحتل المرتبة الثانية بين المدن الرئيسية وعلى اي حال فان حجم وحالة مدينة طهران يوحيان بأنها ليست ذات اهمية حيوية ، ولقد نمت هذه المدينة من ٢٠٠ الف نسمة عام ١٩٠٠ الى ٥٠٠ الف نسمة في عام ١٩٤٠ وبلغ معدل الزيادة السنوي بها ٦٪ في الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ فقد ارتفع عدد السكان بها من ١٥ مليون نسمة الى ٢٧ مليون نسمة في هذين العامين (١) . ولقد كانت طهران تضم ١٠٥٪ من جملة سكان ايران في عام ١٩٦٦ و ٣٠٪ من جملة سكان المدن ، كما انها تبلغ ستة اضعاف حجم المدينة التي تليها مباشرة .

ولقد شهدت جميع المدن الايرانية الاخرى التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ الف نسمة زيادة هائلة في الفترة ما بين التعدادين . فقد ازدادت هذه المدن خلال تلك الفترة باستثناء عبادان اكثر من ٣٠٪ ، ومن هذه المدن عواصم الاقاليم ذات الاهمية الادارية والتجارية . اما فيما يتعلق بعبدان فقد بلغ نموها في تلك الفترة ٢٠٧٪ فقط ، ويعزى ذلك الى قلة الحاجة الى الايدي العاملة في صناعة البترول هناك . اما بالنسبة للمدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ الف نسمة فان معدل نموها خلال الفترة المشار اليها كان عاليا . فقد بلغ في مدينة اصفهان ٦٦٪ ومشهد ٦٩٪ وتبريز ٣٩٪ وشيراز ٦٣٪ والاهواز ٧١٪ وهذه المدن بالاضافة الى طهران وعبدان وصل عدد سكانها مجتمعة ٤٧ مليون نسمة في عام ١٩٦٦ اي ما يعادل ٤٨٪ من اجمالي عدد سكان المدن في ايران .

وهناك بعض الملاحظات حول توزيع ونمو المدن في جهات مختارة من ايران . ففي اذربيجان توجد كثافة عالية للسكان وتوجد مدن صغيرة جدا ومناطق استقرار رئيسية في القرى او في المدن الكبرى مثل تبريز وضاية والمراغة واربيل ، وبينما ترتفع نسبة الزيادة في المدن الواقعة الى الغرب من اذربيجان نجدها منخفضة في المدن الواقعة الى الشرق منها . وربما يرجع ذلك الى عزلة تلك المدن مثل مدينة اربيل مثلا التي يربطها بشبكة المواصلات الرئيسية وصلات ثانوية من الطرق الملتوية ، بالإضافة الى النمو البطيء للصناعة في هذه المدن ، وكذلك الى التاريخ الطويل للهجرة من هذه المدن وخاصة الى طهران .

والى الجنوب من منطقة زاجروس الوسطى توجد اهم المدن الاقليمية التي ظلت تنمو على حساب المدن الصغيرة . وفي الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٦ نمت بعض المدن مثل كرمنشاه وخورامباد وبورجيرد بنسبة تزيد عن ٤٠٪ ، اما مدينتا همدان وآراك واللذان تعتبران اكبر مدن جبال زاجروس فقد بلغت نسبة الزيادة في كل منها في هذه الفترة اقل من ٣٠٪ ، اما الان فتوجد هجرة واضحة الى خارج مدينة همدان ومن المحتمل ان تشاهد آراك نموا كبيرا في سكانها مع نهاية السبعينات وذلك بسبب النهضة الصناعية الجديدة هناك . وفي هذه المنطقة وخصوصا حول مدينة همدان وبالقرب من الحدود العراقية توجد بعض المدن التي تتميز بمعدلات نمو ابطأ مما هي عليه في ايران كلها ، كما ان بعض المدن بما فيها مدينة قصر شيرين قد تعرضت لهبوط في عدد سكانها . وفي مقاطعة اصفهان نمت بعض المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم بمقدار يزيد عن ٣٠٪ .

وفي خوزستان توجد عدة مدن صغيرة ، الا ان ما يلفت النظر هو ذلك النمو الملحوظ للمدن الكبرى والمتوسطة الحجم . وتعتبر مقاطعة خوزستان ثالث مقاطعة تحتشد فيها المدن بعد الاوستان المركزي واصفهان . وباستثناء عبادان فان المدن الكبرى في خوزستان قد نمت بسرعة هائلة خلال فترة ما بين التعدادين ومن هذه المدن خورامشهر (١٠١٩٪) والاهواز (٧١٩٪) ودزفول (٦٢١٪) ومسجد سليمان (٤٤٤٪) ويرجع ذلك الى الاستثمارات الهائلة في تجهيزات ومنشآت الموانئ ، بالإضافة الى التطور في صناعة النفط في المدن الداخلية . ومن المحتمل ان تنمو الاهواز بدرجة اكثر بسبب زيادة العمالة في قطاع صناعة البترول ، كما ان الحكومة تعمل على جعل هذه المدينة قاعدة صناعية من الدرجة الاولى . ومن ناحية ثانية من المحتمل هبوط عدد سكان مدينة مسجد سليمان بسبب التعديلات التي تحدث في انتاج البترول فيها والتي ستؤدي الى خفض الايدي العاملة .

وفي كل الاجزاء الساحلية والداخلية للمنطقة الجنوبية الشرقية لبحر قزوين توجد مدن امول وشاهى وسارى وجورجان وجونباد وكلها على قدر من الاهمية، فقد نمت بنسبة اكبر من ٦٠٪ في فترة ما بين التعدادين . ولهذه المنطقة اهمية كبيرة في قطاع الانتاج الزراعي ، كما ان نمو بعض المدن فيها انما يرجع لكونها مراكز هامة للتجارة والاستثمارات ، كما ان خطط التنمية قد ادت مع غيرها من العوامل الاخرى الى زيادة الانتاج في تلك المنطقة .

ومن المظاهر الحديثة في منطقة بحر قزوين نمو المصايف والمناطق السياحية والتي كانت في الاصل مقصورة على الاغنياء الايرانيين ، الا انها اصبحت الان متيسرة امام الطبقة الوسطى وذلك بعد انشاء كثير من الفنادق والفيلات ومخيمات الاجازات . كما ان منافذ الوصول الى هذه المنطقة قد اصبحت ميسورة جدا خاصة من جهة طهران بسبب التحسن الكبير في مجال الطرق الجبلية عبر مرتفعات البرز ، وهناك جهات قليلة جدا في المنطقة (في الجنوب والجنوب الشرقي) لم يطرا عليها تحسين ، الا انه من المتوقع نتيجة لاستمرار ارتفاع الاجور وزيادة اوقات الفراغ حدوث زيادة سريعة في عدد سكان تلك المناطق .

سكان المدن :

حتى الان لم يتم الا القليل من العمل في مجال توزيع السكان في مناطق المدن المختلفة ، كما ان بيانات التعدادات على مستوى المراكز لم تيسر الا من خلال تعداد عام ١٩٥٦ . لذلك يصبح من الصعب تحليل اتجاه تحركات السكان بين اقسام المدن وكذلك تغيير الاطر الاجتماعية على انها انعكاسات لمثل تلك التعديلات الداخلية للسكان . وعموما فهناك دلائل توحى بأن الزيادة الحديثة لسكان المدن — سواء بالزيادة الطبيعية او بالهجرة — سوف تؤدي الى تباينات شديدة للسكان في المدن .

ومن الامور التقليدية المعروفة ان منطقة المدينة كانت تحتوي على كثافة عالية من السكان المقيمين فيها وذلك بسبب الحاجة الى البقاء داخل اسوارها طلبا للحماية ، كما ان حياة العائلة الكبيرة كان هو النمط السائد للأسر في هذه المناطق الصغيرة (المدن داخل الاسوار) . وهناك سمات تقليدية لحياة المدن الايرانية مثل وجود الاسواق الشرقية (البازارات) والخانات والقلاع والمساجد ، وفي بعض الاحيان تنفرد احياء بكاملها لجماعات عرقية ودينية معينة (١) .

(١) (Clarke, 1963 and English, 1966)

وقد حدث الامتداد خارج حدود المدينة الاصلية عندما قلت الحاجة الى الدفاع عنها وزاد التطلع الى مستوى افضل لاقامة المساكن ، ولقد تم تسهيل مثل هذه الامور في مدن ايران الهامة وذلك بانشاء طرق جديدة لهذه المدن في زمن الامبراطور رضا شاه ، وتكون الكثافة السكانية عادة في هذه المناطق الجديدة اقل من كثافة قلب المدينة وذلك على الرغم من وجود بعض الاستثناءات كما هو الحال في الحي الكردي في كرمشاه (١) ، والتغيير والتعديل امران يشملان سكان الاحياء القديمة ، فكلما ازدادت الحاجة الى تنظيم افضل واكثر لوظائف المناطق الوسطى من المدن اصبح لزاما هدم مزيد من المساكن القديمة فيها . وفي بعض المدن الايرانية الكبيرة ثمة مناطق متداعية فقيرة مزدحمة في قلب المدن لا تزال قائمة ، بالاضافة الى مناطق اخرى فقيرة عند مشارف هذه المدن رغم انها تعتبر بمثابة مراكز استقبال للوافدين اليها حيث السكن المختلط ، وهي تمثل مشكلات تخطيط رئيسية في الوقت الحاضر .

وتوجد حاليا تباينات شديدة بين قطاعات السكان المختلفة بالمدن ، ويمكن قياس هذه التباينات بعدة طرق . فهناك تباينات ترتبط بقيم الاراضي السكنية مثلا (٢) ، وفي المحلات التجارية حيث تعكس القوة الشرائية للجماعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية مثل هذه التباينات (٣) . ويعكس الشكل رقم (٤) بعض هذه المناطق المتباينة ديموجرافيا والموجودة في مدينة كاشان والتي تعتبر من المدن الهامة في ايران (٤) . ولقد اجريت دراسة لمنطقة من هذه المناطق باستخدام بيانات التعداد ثم تحليل العوامل المركبة الهامة فيها وامكن تفسير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الديموجرافية بها عن طريق ٣٣ متغيرا منها عدد الاشخاص في الفدان الواحد ونسبة النوع والتعليم وعدد افراد الاسرة ومعادلات النشاط المهني لافراد الاسرة وثبت ان هذه المتغيرات تعتبر ممثلة لـ ٧٠٪ من جملة التباينات .

وهناك اربع درجات تم الاعتماد عليها في دراسة المناطق المتباينة كمعامل لتقدير هذه التباينات والتي اتضحت شدتها بشكل كبير ، فالمناطق التي يقل تقديرها عن ٨٠ تظهر كمناطق حديثة التطور خارج السور

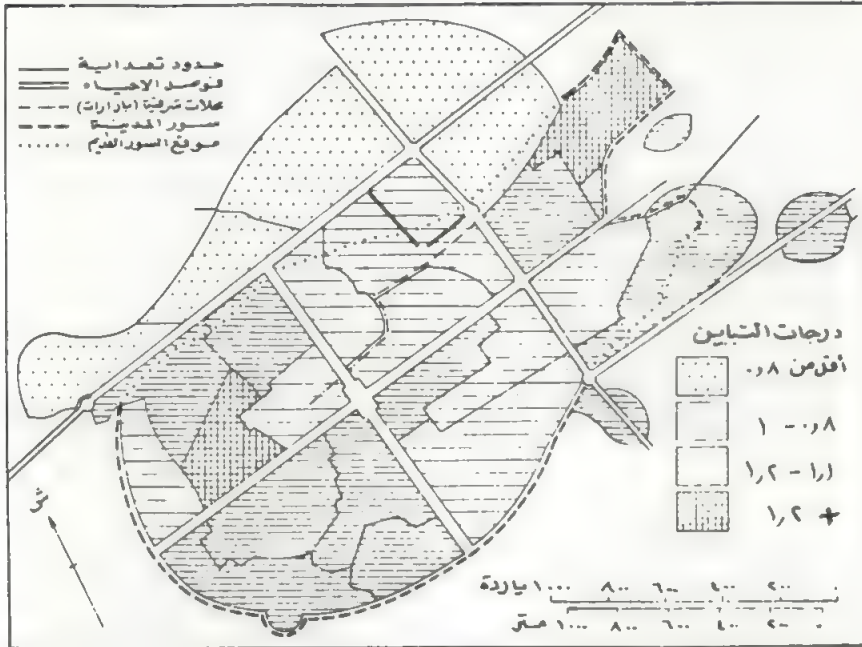
(١) (Clarke and Clarke, 1963)

(٢) (Clarke and Clark, 1969 and Darwent, 1966)

(٣) (de Planhol, 1968)

(٤) (Costello, 1970)

مدينة كاشان - التباينات الديموجرافية وفق المستويات الاجتماعية



شكل رقم (٤)

(انظر شكل ٤) وكثافة سكانها منخفضة ، والنسب المئوية للمهاجرين اليها من مسافات بعيدة عالية ومعظم المهاجرين اليها من الفنيين في المصانع ، ومعدلات التعليم عالية ونسبة الاسر ومن افرادها صفوة . كذلك هناك عوامل اخرى في ايران توضح وجود نفس هذه الدرجة من التباينات الديموجرافية الواضحة (١) .

الانتقال والهجرة :

سبق مناقشة هجرة وانتقال سكان القبائل المختلفة بايران ، كما سبق الحديث ايضا عن هجراتهم الموسمية داخل ايران ، وبالإضافة الى ذلك هناك نوع اخر لم نناقشه بعد وهو الهجرة الداخلية الاختيارية داخل الدولة . ولهذا الموضوع تأثير كبير على التركيب الديموجرافي المعاصر . والجدير بالذكر ان الدراسات التي اجريت عن القياسات التفصيلية للهجرة الداخلية ما زالت محدودة ، وان كانت هناك دلائل كافية يمكن عن طريقها توضيح نماذج هذه الهجرة .

(١) (Power, 1970)

كانت هناك رغبة مستمرة في الهجرة في الماضي كالحركات البسيطة من الريف الى المدن . ولقد اوضح بهارير ان الحركات السكانية في ايران كانت اكثر تعقيدا وليست بالامر البسيط ، وان مفهوم الحركة من الريف الى المدن هو جزء فقط من هذا النموذج من الحركات السكانية . فهو يرى — في ضوء الزيادة الاجمالية للسكان في النصف الاول من القرن العشرين (١٩٠٠ — ١٩٥٦) والتي كانت ١٠٥ ٪ — ان اي مدينة بذاتها تتجاوز هذا الرقم انما تعرضت لنوع من الهجرة بدرجة او باخرى . وتوجد هجرة صافية الى المدن قدرت بحوالي ٨٢٧ الف نسمة في ٢٥ مدينة من مجموع ١٠٠ مدينة كانت موجودة في عام ١٩٠٠ . اما ايران فالواقع ان الهجرة الصافية فيها تعتبر اكبر من اي مدينة اخرى في ايران . وتحليل معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وهجرتهم قدر بهارير العدد الكلي للهجرة بين الريف والحضر بحوالي ٦٨٥٠٠٠ في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٥٦ ، وان ٦١ ٪ من الهجرة الداخلية كانت بين مناطق المدن (مدن — مدن) و ٣٩ ٪ كانت بين الريف ومناطق المدن .

وهذه الدراسة التي اجراها بهارير من الممكن وضعها في اطار اكثر شمولاً وذلك بالنظر الى فترة ارقام الهجرة الواردة في الاحصاء الاول . فهناك ٨٩ ٪ من اجمالي السكان اما لم يسبق لهم الانتقال من اماكن ميلادهم ، او انهم عادوا الان الى تلك الاماكن ، و ٤ ٪ من باقي السكان ايضا قد تحركت الى المناطق المجاورة . وفقط ٧ ٪ كانوا يعيشون في نواحي ليست قريبة من اماكن ولادتهم . الا ان اكبر حجم للهجرة كان من تبريز الى طهران ويقدر هذا الحجم بحوالي (٩٤٣٠٦) نسمة ، ومن اراك الى طهران (٧٨٣١٨ نسمة) ومن طهران الى كرج (٦٢٣٠٣ نسمة) ومن اردبيل الى طهران (٥٣٠٣٣ نسمة) ومن اصفهان الى طهران (٨٨٢٠٥٠ نسمة) . وكما هو متوقع فقد كان لطهران النصيب الاكبر من اجمالي الهجرة الصافية اذ تقدر بحوالي (٧٧٨٠٦٩٠ نسمة) واكبر الهجرات خرجت من اصفهان وتقدر بحوالي (١٣٤١٦١٠ نسمة) وتبريز (١١٨١٤٦٠ نسمة) وراك (٨٨٥٧٨٠ نسمة) و اردبيل (٦٦٥٣١٠ نسمة) .

اما على مستوى المقاطعات فقد كانت الزيادة الصافية كبيرة في كل من الاوستان المركزي وخوزستان واذربيجان الغربية وكردستان ، اما باقي المقاطعات فقد حدث بها نقص شديد حيث بلغ في اذربيجان الشرقية حوالي ٢٨٧٠٠٠ نسمة والى خارج اصفهان متجهة الى يازد (١٩٠٠٠٠ نسمة) والى خارج جيلان ١٦٧٠٠٠ نسمة ومن

كرمنشاه بلغت ٩٤ الف نسمة . وكانت المدن التي تحتوي على نسبة كبيرة من الوافدين اليها تتمثل في عبدان وتقدر نسبة هؤلاء الوافدين بحوالي ٥٢ / وطهران ٤٨ ٪ ، واهواز ٤٥ ٪ ومشهد ٢٥ ٪ .

وفي الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ استعمل بهارير طرقا فنية مشابهة للطرق التي استخدمت في الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٥٦ . فبهارير يرى بأن هناك ارتفاع شديد في نسبة الهجرة بين الريف والمدن من جلة النسبة الاجمالية للهجرة . ويقدر هذه النسبة بحوالي ٩١ ٪ بعد ان كانت في الفترة السابقة ٣٩ ٪ فقط ، ولقد كان لطهران نصيب كبير في حجم المهاجرين اليها ، الا انه انخفض الان الى حوالي ٣٨ ٪ ، واحتفظت مشهد بنصيبها في المرحلتين بصورة متقاربة ، اما اصفهان التي عانت في الفترة الاولى (١٩٥٦ - ١٩٠٠) من نقص في عدد سكانها ، فقد تعرضت لهجرة سكانية وامرة في الفترة التالية .

وللاسف لم ينشر تعداد عام ١٩٦٦ معلومات تفصيلية عن الهجرة تبعها لامد الحياة ، كما كان الحال في التعداد الاسبق ، ولهذا فان التغيرات التي حدثت في الاقامة لا يمكن قياسها وحسابها . اما بيانات محل الميلاد فموضحة فقط في تعداد ١٩٦٦ كنتائج اجمالية مختصرة (انظر الجدول رقم ٦) . ومن جلة السكان ٨٦٩ ٪ ولدوا في النواحي التي عدوا فيها مقابل ٨٩ ٪ فسي تعداد ١٩٥٦ وذلك على الرغم من التغيرات التي طرأت على حدود النواحي في الفترة ما بين التعدادين . وكانت نسبة سكان الذين ولدوا في النواحي ٧٣٦ ٪ ، ونسبة سكان الريف ٩٥٤ ٪ ، ويلاحظ ان هناك تباينات واضحة بين الاوستانات (١) المختلفة ومناطق مدن وريف الاوستان نفسه . ومن اهم الارقام ما ورد بشأن الاوستان المركزي الذي يشمل طهران والري وشيميران حيث تبلغ نسبة السكان الذين ولدوا بها ٦٥١ ٪ من جلة عدد السكان . ومن جلة سكان مدن هذا الاوستان ٣٠٥ ٪ (او ١٠٧ مليون نسمة) قد ولدوا في اوستانات اخرى ، ويتضمن ذلك الهجرة البعيدة الى طهران وضواحيها ، والاوستان المركزي يكاد يكون هو الوحيد الذي يضم عددا كبيرا من الاشخاص الذين ولدوا خارجه وما يزالون يعيشون فيه حتى

(١) يعتبر الاوستان كما اشرنا من قبل بمثابة المحافظة ويطلق عليه احيانا « فرمان اري كل » ويقسم هذا الاوستان الى اقسام اصغر يطلق على كل منها « شهرستان » و احيانا يسمى الشهرستان بنفس اسم الاوستان فيقال مثلا اوستان خراسان ويضم من بين اقسامه الاصغر او شهرستانه ، شهرستان خراسان ، وبعض هذه الشهرستانات لم يجر بها التعداد (المترجم) .

جدول رقم (٦)

توزيع السكان حسب محل الميلاد في إيران (١٩٦٦)

الاستان أو المحافظة	نسبة من ولدوا في الشهورستانات عند التعداد			نسبة من ولدوا في الشهورستانات الآخري للاستانات عند التعداد			نسبة المواليد في الاستانات الآخري		
	مجموع	مدن	ريف	مجموع	مدن	ريف	مجموع	مدن	ريف
الاستان الاوسط	٦٥٨	٥٤٠	٩٠٤	١١٣	١٣٩	٥٠	٢٢٨	٣٠٥	٥٤٠
جیلان	٩٥٠	٨٦٧	٩٧٤	٢٧	٧٥٧	١٤	٢٢	٥٥	١٢
مازندران	٨٣٥	٧٤٥	٦٨٤	٤٠	٥٩	٢٤	١٢٣	١٩٣	١٠٠
اذربيجان الشرقية	٩٦٢	٩٠٥	٩٨٥	٢٥	٦٣	٠٩	١٢	٣٠	٠٥
اذربيجان الغربية	٩٢٤	٨٢٠	٩٦٠	٣٤	٦٣	٣٣	٤٢	١١٥	١٦
كرامنشاهان	٩٠٨	٨٣٤	٩٤٩	٤٠	٣٣	٢٣	٤٨	١١١	١٣
خوزستان	٧٩٥	٦٩٦	٩٢١	٨٥	١١٠	٥٣	١١٧	١٩٠	٢٥
فارس	٩٣٥	٨٩٣	٩٦٤	٣٢	٤٨	٢٢	٣٢	٥٨	١٥
كرمان	٩٥٨	٨٨٣	٩٧٥	٢٦	٦١	١٤	٢٤	٥٥	١١
خراسان	٩٢٥	٨١٦	٩٦٩	٤٥	١١٣	٢٤	٢٦	٦٨	٠٦
اصفهان	٩٥٩	٩٤٢	٩٧٦	٢٠	٢٦	١٤	٢٠	٣١	٠٩
سیستان وبلوختان	٩٣٧	٦٩١	٩٨٣	٢٧	١٢٢	٠٩	٣٤	١٨١	٠٧
کردستان	٩٤٨	٨٥٣	٩٦٧	٦١	٤٣	١١	٣٣	١٠٣	١٩
همدان	٩٧٣	٩٣٩	٩٨٤	٠٩	١٤	٠٧	١٨	٤٦	٠٩
شهر ماهال	٩٧٩	٩٦٧	٩٨٤	٠٢	٠٢	٠٢	١٩	٣١	١٤
لورستان	٩٤٧	٨٤٦	٩٧٩	٥١	٤٦	٠٥	٣٧	١٠٧	١٥
الام	٩٥٨	٨٩٠	٩٦٩	٠٤	٠٨	٠٣	٣٦	٩٩	٢٥
كوهشيلويه	٩٤٢	٥٨٩	٩٧٩	٠٤	١٢	٠٣	٥٣	٣٩٦	١٧
موانئ وجزر الخليج	٩٤٣	٨١٠	٩٨٠	١٢	٣٦	٠٦	٤٣	١٥٠	١٣
موانئ بحر عمان	٩٤٩	٧٨٧	٩٧٨	١٣	٥٤	٠٧	٣٧	١٦٤	١٣
سیمنان	٩٣٢	٨٧٠	٩٧٥	٥١	٢٩	٠٦	١٥	٩٩	١٩

المصدر : هيئة التخطيط (١٩٦٦) .

ملاحظ أن النسبة المئوية ليس مجموعها ١٠٠ لان نسبة الاشخاص المولودين في أقطار

أجنبية مستثناة .

اليوم (٣٣٣٨٦ نسمة) ، اما خوزستان ومازاندان فبهما اعداد اقل من المتوسط من الاشخاص الذين ولدوا في الشهرستانات التابعة لهما . ومع ذلك فان اكثر من ١٠ ٪ من سكان المدن في معظم الاوستانات قد ولدوا في شهرستان او اوستان مختلف .

اما اسباب هذه الهجرة فعديدة ، ورغم ان الابحاث التي اجريت عن اسبابها قليلة ، الا انه يمكن ملاحظة الكثير من الملامح التقليدية التي تحدث في الدول النامية . ففي القطاع الزراعي توجد اعظم عوامل الدفع فالهجرة عن الارض حدثت بسبب الانخفاض في انتاجيتها ، كذلك عملت الميكنة الزراعية على توفير عدد من الايدي العاملة ، كما ان الاصلاح الزراعي ادى الى اعادة توزيع الاراضي وخلف اعدادا من السكان بلا عمل في المناطق الزراعية ، وبالتالي اصبح من الواضح ان الكثير من هؤلاء ، لابد لهم ان يتدفقوا الى المدن الصغيرة بحثا عن عمل ، كما ان بعضهم انتقل مرة اخرى الى المدن الكبرى . ولا شك ان اغراء المدن سواء كان حقيقة او وهما انما يبعث على الامل في نفوس هؤلاء العاطلين . ففي هذه المدن ترتفع الاجور وتتوفر الخدمات الطبية والتعليمية ويسود الاعتقاد بان مستوى المعيشة يمكن ان يتحسن فيها .

ولقد اصبح المظهر السائد هو انتشار البطالة بدرجة اكثر في كل من المدن والريف على السواء . وفي فترة قصيرة اصبح الكثير من هؤلاء المهاجرين يعاني من الفقر المدقع ، بينما كان في امكانهم ان يجدوا عملا في المناطق الريفية التي نزحوا عنها على الاقل في فترات النشاط المكثف في مواسم الحصاد فتتوفر لهم بعض السلع العينية بدلا من النقد وذلك من اقاربهم الميسورين في تلك المناطق .

وتذكر احدى الدراسات الهامة وان كان يشك فيها من الناحية الاحصائية صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (١٩٦٨) ان هناك حوالي ١٨٧ ٪ من سكان ايران من المهاجرين ، ومن هؤلاء ٤٢٥ ٪ مهاجرين اصلين اما الباقي فمهاجرون ثانويون كالأزواج والاطفال والاقارب التابعين . ومن مجموع المهاجرين حوالي ٤٠ ٪ تتراوح اعمارهم بين ٢٥-٤٤ سنة ، ومن هؤلاء المهاجرين ١٠ ٪ هاجروا قبل التعداد بسنة واحدة ، و ٤٩٦ ٪ هاجر قبل التعداد بفترة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات ، و ٤٢٥ ٪ هاجر قبل التعداد بأكثر من ١٠ سنوات . ويلاحظ ان الاسباب الاقتصادية للهجرة هي اهم الاسباب التي دفعت المهاجرين الاصليين الى ترك مواتهم

الاصلية ، ومن ضمن هؤلاء المهاجرين الذين يبحثون عن عمل افضل ٤٣٦٪
والباحثون عن عمل ايا كان ١٠٧٪ والذين يبحثون عن عمل مع الازواج
٢٤٦٪ . كما يلاحظ ايضا ان كثيرا من المهاجرين الذين يبحثون عن عمل
افضل كانوا بدون عمل .

وفي هذه الدراسة المشار اليها ما يؤكد ان ٦٦٢٪ من المهاجرين
(اي ٢٨ مليون نسمة) قد تم تصنيفهم ، وانخفض عدد العاطلين الى ٢٥
مليون نسمة بعد الهجرة ، الا ان هذه الدراسة لا تكشف عن الفترة التي
تضاها هؤلاء المهاجرون بدون عمل .

ولقد تم كذلك جمع معلومات عن الغائبين عن منازلهم ، ويقدر هؤلاء
بحوالي ٢٤٠٠٠٠ نسمة منهم ٩٢٪ في سن العمل واغلبهم من الذكور
القرويين الذين يعملون في اعمال موسمية في المدن الكبرى وخاصة في قطاع
التشييد والبناء . ويلاحظ ايضا ان من اسباب تغيب الشباب عن منازلهم
انما يرجع في الغالب الى اسباب تعليمية، وان كان للخدمة العسكرية ايضا دور
هام في هذا المجال . ولقد تم حصر حوالي ١٠٠٠٠٠ مهاجر إيراني في دول
الخليج العربية ، الا ان هذا العدد بدون شك اقل من الحقيقة حيث ان الكثير
من هؤلاء المهاجرين يدخلون الى بعض هذه الدول بطرق غير قانونية كما يذكر
بهارير (١٩٧١) .

الاتجاهات السكانية المعاصرة في ايران :

يعاني السكان في ايران من ارتفاع معدلات المواليد والوفيات رغم ان
الاخيرة اخذت في الهبوط وسوف تستمر كذلك بزيادة الهجرة الى المدن التي
يتوفر فيها مزيد من الخدمات الطبية والظروف المعيشية الافضل . ومن جهة
اخرى ليس هناك دليل واضح تماما عن هبوط معدلات المواليد فيما عدا بين
الطبقة الراقية من السكان وهي قليلة بطبيعة الحال (١) .

وتقوم توقعات السكان في ايران على افتراضات مختلفة لخصائص
النمو هناك (٢) ، وتفترض هذه التوقعات انخفاضا في معدلات الخصوبة
وانخفاضا معتدلا في معدلات الوفاة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٨ .
اما توقعات جملة السكان في ايران فتقول هذه الدراسة بأنه مع حلول عام

(١) (Behman, 1968)

(٢) (Moroufi-Bozorgi, 1965)

١٩٧٦ سيبلغ السكان ٣٤ر٥ مليون نسمة ، كما سيبلغ هذا الاجمالي ٤٧ر٨ مليون نسمة في عام ١٩٨٦ مع وجود ثبات في معدلات المواليد . وانخفاض سريع في معدلات الوفاة . والواقع ان هذه الارقام مبالغ فيها جدا (١) .

ولا شك ان التقدم المستمر في مجالات الصحة والتعليم يعتبر امرا محققا . فقد ارتفعت نسبة محو الامية من ١٤ر٩ ٪ عام ١٩٥٦ الى ٢٩ر٤ ٪ عام ١٩٦٦ وذلك بسبب حملات محو الامية التي تمثل اهم دعائم « الثورة البيضاء » ، كما ان استثمارات هائلة سوف يحتاجها التعليم خلال السبعينات وفقط في خطة التنمية الثالثة اعطيت اهمية حقيقية ، فالامية ونقص التدريب الفني الكافي في المستويات الثانوية والعالية تعتبران من المعوقات الواضحة امام التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة . كما تعمل هذه الامور كذلك على خفض انتاجية استثمارات التنمية . ومن اجل هذا فان الخطة الرابعة حاولت رفع نسبة محو الامية لمجموعة العمر (١٠ - ٤٥ سنة) من ٣٥ ٪ عام ١٩٦٨ الى ٦٠ ٪ عام ١٩٧٢ ، وكذلك توفير التعليم الالزامي الابتدائي لحوالي ٩٣ ٪ من الاطفال في سن التعليم في مناطق المدن و ٥٣ ٪ من اطفال هذه السن ايضا في مناطق الريف وان كانت التقديرات المرتبطة بتحقيق كل ذلك تعتبر امرا غير ممكن (٢) .

وقد تنبأت التقديرات ان ايران في عام ١٩٧٢ ستحتاج الى مليون نسمة اضافية لسد حاجة العمالة المتنامية ، ويقوم هذا الرقم على افتراض ان نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان ٢ر٦ ٪ . وبما ان الدولة كانت غير قادرة على تحقيق اهداف العمالة في الخطة الثالثة ، وكذلك ان نسبة الزيادة السنوية هذه منخفضة جدا فانه من غير المتوقع ان تتحقق هذه الاضافة وبالتالي فان تزايد البطالة بشكل حاد يصبح امرا متوقعا .

وهناك ضرورة ينبغي الاخذ بها في ايران حاليا وهي التخطيط لسياسة سكانية تعتمد على بيانات ديموجرافية يمكن الاعتماد عليها . وتقوم حاليا عدة سياسات في الدولة في مجالات متفرقة ويعتمد في مجموعها على بيانات وتوقعات سكانية غير سليمة . لهذا فلا بد من اعادة النظر في تنظيم

(١) نميل لترجيح هذه التوقعات التي جاء بها موروي وبوزورجي خاصة أن توقعات الأمم المتحدة في هذا المجال قريبة جدا ، بل ان تقدير مكتب (P.R.B.) قدر عدد سكان ايران في نشرته لعام ١٩٧٨ بحوالي ٣٤ر٨ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٧٧ ، فلو قارنا بين هذا الرقم وما اتى به موروي وزميله مع وجود فرق عام واحد لوجدناه قريبا جدا (المترجم) .

(Bharier, 1971) (٢)

التسجيلات المدنية بالدولة مما سوف يؤدي الى جمع وتحليل افضل للبيانات واستعمالها في تحقيق توقعات يمكن الاعتماد عليها بصورة افضل . الا انه قبل اتخاذ هذه الاجراءات لابد ان تتبنى الدولة تأكيد تنفيذ سياسات الحد من النمو السكاني وهي محاولات تحاول الحكومة تنفيذها وتشمل سياسات تنظيم الاسرة ويعمل مجلس السكان على توعية السكان بها كما تعمل ايران على قيام مزيد من مراكز رعاية الاسرة في مناطقها المختلفة لامكان تحقيق الرعاية بين الطبقات الفقيرة والاسر الكبيرة العدد . وهناك احتمال حاليا لانتشار ظاهرة غير قانونية وخطيرة وهي الاجهاض . وهناك محاولة اخرى لمعالجة تحديد النسل وذلك عن طريق الحد من نمو مراكز الضغط والازدحام السكاني مثل طهران ، وكذلك عن طريق تشجيع السكان والنمو الاقتصادي في المناطق البعيدة عن العاصمة . ومن اجل هذا فقد وضعت قيود معينة لتطوير الصناعات الجديدة في اقليم طهران الكبرى . والامل كبير في حدوث تطور جديد في المناطق الصناعية الاقليمية مثل اصفهان . والاهواز وتبريز وارك والموانئ المختلفة وكذلك في مراكز النمو الزراعية .

ومع كل هذا فمن غير المحتمل ان تصبح القيود المختلفة في ايران فعالة وان يقتنع رجال الصناعة باقامة مشاريعهم في مدن الاقاليم لتخفيف حدة البطالة المتزايدة هناك ، وتشير الاتجاهات الاقتصادية الجارية والاتجاهات السكانية الى ان المدن الكبرى سوف تنمو بدرجة اسرع ، وانها سوف تستوعب نسبة كبيرة من الدخل ومن الخبرة ، وان المدن الصغيرة سوف تصبح مدنا اقليمية متخلفة بدرجة اكبر مما هي عليه الان (ما لم تعاد صياغة السياسات المختلفة المتبعة هناك) . وفي الوقت الذي قد يشجب فيه المواطن الطهراني المثقف هذه الاتجاهات ويعاني من الفوضى والازدحام في العاصمة التي تنمو نموًا سريعًا دون تخطيط ، نجده نادرًا ما يكون مستعدًا لتترك العاصمة الى الاقاليم الاخرى .

المراجع

- AMANI, M. (1965) *Évaluation de la sous-estimation des moins d'un an dans le Recensement Iranien de 1956*. Tehran.
- AMANI, M. (1968) 'Fecundité actuelle des femmes mariées dans quatre zones rurales d'Iran' in *Some Demographic Aspects of the Population of Iran*, Institute for Social Studies and Research, Tehran.
- BANANI, A. (1961) *The Modernization of Iran, 1921-1941*.
- BARTSCH, W. H. (1970) *Employment Creation in the Urban Areas of Iran, 1956-1966*, unpublished Ph.D. thesis, University of London.
- BEHNAM, D. J. (1968) 'Population policy and family planning in Iran' in *Some Demographic Aspects of the Population of Iran*, Institute for Social Studies and Research, Tehran.
- BHARIER, J. (1968) 'A Note on the Population of Iran, 1900-1966', *Population Studies*, 22, 273-9.
- BHARIER, J. (1970) 'The growth of towns and villages in Iran, 1900-1966', *Middle Eastern Studies*, in press.
- BHARIER, J. (1971) *Economic development in Iran*, London.
- BOULNOIS, L. (1966) *The Silk Road*, London.
- CHARDIN, SIR J. (1686) *Travels in Persia*, London.
- CLARK, B. D. (1967) 'Problems of urban research in Iran', *I.B.G. Study Group in Urban Geography*.
- CLARKE, J. I. (1963) *The Iranian city of Shiraz*, Durham.
- CLARKE, J. I. and CLARK, B. D. (1969) *Kermanshah, an Iranian Provincial City*, Durham.
- COSTELLO, V. (1970) *Settlement Relations in the City and Region of Kashan*, Ph.D. thesis, University of Durham.
- CURZON, G. N. (1892) *Persia and the Persian Question*, London.

- DARWENT, D. (1966) *Urban Growth in Relation to Socio-Economic Development and Westernization. A Case Study of the City of Mashhad*, Ph.D. thesis, University of Durham.
- DEPLANHOL, X. (1968) 'Geography of Settlement', *The Cambridge History of Iran, Vol. I. The Land of Iran*, ed. by W. B. Fisher.
- ECHO OF IRAN (1969) *Iran Almanac*, Tehran.
- ENGLISH, P. W. (1966) *City and Village in Iran*, Madisen and London.
- FIELD, H. (1939) *Contributions to the Anthropology of Iran*, Anthropological Series, Field Museum of Natural History, 29.
- FISCHEL, W. J. (1950) 'The Jews of Persia 1795-1940', *Jewish Social Studies*, 12, 119-60.
- FISHER, W. B. (ed.) (1968) *The Cambridge History of Iran, Vol. I. The Land of Iran*.
- GRUEN, V. *Tehran Master Plan*, in progress.
- GUPTA, R. N. (1947) *Iran: An Economic Study*, New Delhi.
- INSTITUTE FOR ECONOMIC RESEARCH (1968) 'A prediction of Iran's future population according to age and sex', *Tahqiqat é Eqtesádi*, 5, Nos. 13 and 14, pp. 62-124.
- LAMBTON, A. K. S. (1953) *Landlord and Peasant in Persia*, London.
- KOOROS, A. (1970) 'Economic growth and labour participation in Iran', *Tahqiqat é Eqtesádi*, 7, No. 17, pp. 29-39.
- LEAGUE OF NATIONS (1926) *Commission of Enquiry into the Production of Opium in Persia*.
- MAROUFI-BOZORGI, N. (1965) *Population Projection for Iran, 1956-1976*, Tehran.
- MASHAYEKHI, M. B., MEAD, P. A., and HAYES, G. S. (1953) 'Some demographic aspects of a rural area in Iran', *The Milbank Memorial Fund Quarterly*, 31, 149-65.
- MINISTRY OF INTERIOR (1956) *Public Statistics, Iran. National and Province Statistics of the First National Census of Iran*, 2 vols.

- MINISTRY OF INTERIOR (1960) Department of Public Statistics, *First National Census of Agriculture*.
- MINISTRY OF INTERIOR (1963) General Department of Public Statistics, *Report on the Industrial Census of Iran*.
- MINISTRY OF LABOUR (1958) *Survey of Manpower Resources and Requirements*.
- MINISTRY OF LABOUR (1962) *Establishment Survey*.
- MINISTRY OF LABOUR AND SOCIAL AFFAIRS (1968) *A Study on Manpower in Iran*.
- MONTEIL, V. (1966) *Les Tribus du Fârs et la Sédentarisation des Nomades*, Paris.
- NAVAL INTELLIGENCE DIVISION (1945) *Persia*.
- PLAN ORGANIZATION (1966) Iranian Statistical Centre, *National Census of Population and Housing*, 168 vols.
- PLAN ORGANIZATION (1968) *Fourth National Development Plan, 1968-1972*, Tehran.
- POPULATION COUNCIL (1967) 'Iran: report on population growth and family planning', *Studies in Family Planning*, No. 20.
- POWER, M. (1970) *The Region of Esfahan*, Ph.D. thesis in progress, University of Durham.
- RAWLINSON, G. (1880) *The Five Great Monarchies of the Ancient Eastern World*, London.
- SUNDERLAND, E. (1968) 'Pastoralism, Nomadism and the Social Anthropology of Iran', *The Cambridge History of Iran, Vol. I, Land of Iran*, ed. by W. B. Fisher, Chap. 20.
- SWAN, E. P. (1967) *Highlights of the 1966 Census of Iran*, mimeographed, Tehran.
- TAMRAZIAN, S. (1968) Some demographic and sociological characteristics of a fast expanding city: Tehran, in *Some Demographic Aspects of the Population of Iran*, Institute for Social Studies and Research, Tehran.
- UNITED KINGDOM, Foreign Office (1919) *Persia*.
- UNITED NATIONS (1963-7) *Demographic Yearbooks*.

المحتوى

٥	تقديم المترجم
٩	المصادر الاحصائية
١١	السلالات والدين واللغة
١٤	التركيب العمري والنوعي للسكان
١٧	خصائص القوة العاملة
٢٠	المعدلات الحيوية للسكان
٢٢	النمو السكاني في ايران
٢٦	توزيع سكان الريف
٢٩	القبائل والسكان الرحل
٣١	التحضر في ايران
٣٨	سكان المدن
٤٠	الانتقال والهجرة
٤٥	الاتجاهات السكانية المعاصرة في ايران

صدر من هذه النشرة

١ - زراعة الواحة

في وسط وشرق شبه الجزيرة العربية

بقلم : ج. ه. ستيفنس

ترجمة : الدكتور زين الدين عبد المتصود

٢ - أسس البحث الجمر فلوحي

مع الاهتمام بالوسائل العلمية المناسبة للبيئة العربية

بقلم : الدكتور طه محمد جاد

الدكتور عبد الله الغنيم

٣ - توطين البدو

في المملكة العربية السعودية (الهجر)

بقلم : الدكتور احمد عبد الرحمن الشاميخ

ترجمة : الدكتور عبد الله ابو عياش

٤ - أثر التصحر

كما تظهره الخرائط

بقلم : جون ا. مابوت

ترجمة : الدكتور علي علي البنا